

مصادر أمنية إسرائيلية:

مسألة الوجود الإيراني في سورية الأكثر إلحاحاً على جدول أعمال إسرائيل الاستراتيجي الحالي!



إيرانيات في تجمع مناصر للنظام السوري في طهران.

قالت مصادر أمنية إسرائيلية رفيعة المستوى في مطلع الأسبوع الحالي إن مسألة الوجود الإيراني في سورية باتت المسألة الأكثر إلحاحاً المطروحة على جدول أعمال إسرائيل الاستراتيجي الحالي.

وأعلن ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية أول من أمس الأحد أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو سيعقد غدا الأربعاء اجتماعاً مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مدينة سوتشي في روسيا.

وقال بيان صادر عن هذا الديوان إن الزعيمين إن هذا الاجتماع من أجل التطرق إلى آخر التطورات في منطقة الشرق الأوسط، وأشار إلى أن أحد المواضيع الرئيسية التي من المتوقع طرحها في الاجتماع هو المقلق الإسرائيلي فيما يتعلق باتفاق وقف إطلاق النار في جنوب سورية والخوف من تعزز الوجود الإيراني في سورية.

ويأتي هذا الاجتماع بعد أن أعربت إسرائيل عن عدم رضاها من اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب سورية، وكجزء من خطة الحكومة أكثر من مرة أن إسرائيل ترحب باتفاق وقف إطلاق النار في سورية لكن في الوقت نفسه شدد على أنه لا يجوز أن يتيح هذا الاتفاق استمرار وجود إيران وأذرعها العسكرية ولا سيما حزب الله في سورية عامة وفي جنوبها خاصة.

من ناحية أخرى قالت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة إن المحادثات التي أجراها الوفد الأمني الإسرائيلي الرفيع المستوى مع طواقم الإدارة الأميركية في واشنطن في نهاية الأسبوع الفائت حول اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب سورية، لم تسفر عن تغيير في مواقف الولايات المتحدة وروسيا بشأن موضوع الوجود الإيراني.

وترأس الوفد رئيس جهاز الموساد يوسي كوهين، وشارك في المحادثات من الجانب الأميركي كل من مستشار الأمن القومي للرائيس دونالد ترامب الجنرال هيربرت ريموند ماكماستر، ونائبته دينا باول، ومبعوث الرئيس الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، وجرت المحادثات بإشراف صهر ترامب ومستشاره جاريد كوشنير.

وتركزت محادثات الوفد الإسرائيلي حول اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب سورية وضرورة الحفاظ على حاجات إسرائيل الأمنية في إطار الاتفاق. وشدد الوفد على أن إسرائيل تعارض الاتفاق لأنها تخشى من أن تستمر إيران في استغلال الوضع في سورية وتعزير قواتها العسكرية فيها. وأكد أن إيران لا تنوي إرسال مستشارين إلى سورية فقط بل تهدف أيضاً إلى تعزيز وجودها العسكري الجوي والبحري وقد تغيرت هذه الخطوة وضع الحدود السورية-الإسرائيلية بصورة جذرية.

قلق إسرائيلي من الموقف الأمريكي!

وكتب روني بيرغمان، محلل الشؤون الأمنية في صحيفة «يديعوت أحرانوت» (الأحد)، أنه في ختام زيارة الوفد الأمني الإسرائيلي إلى واشنطن، رفضت الولايات المتحدة الالتزام بأن يتضمن اتفاق إنهاء القتال في سورية بنداً يلزم قوات الجيش الإيراني التي انتشرت هناك بالانسحاب.

ونقل عن مسؤولين كبار في أجهزة الاستخبارات قولهم إن «الوفد الإسرائيلي قدم معلومات استخباراتية حساسة وموثوقة ومقلقة جداً» مدعومة بوثائق وصور تعرض صورة عن الانتشار الإيراني الأخذ في الازدياد في سورية، التي تشهد منذ عدة سنوات حرباً أهلية شرسة. وعرضت هذه المعلومات أمام الأميركيين قبيل بلورة التسوية المتوقعة بين واشنطن وموسكو، التي من المفترض أن تؤدي إلى إنهاء القتال في سورية. ومنذ أيار برزت تهمة في القتال في سورية في ظل التدخل الروسي والأميركي. وسجلت الاستخبارات الإسرائيلية انخفاضاً كبيراً في حوادث القتال وفي عدد العجمات، التي في موازاة تراجع قوة الحركات الجهادية ومن بينها تنظيم داعش وجبهة النصرة. ويشيرون في إسرائيل إلى أن هذا الوضع يشير إلى اتفاق من المتوقع أن يجري التوافق عليه في وقت قريب.

وصف الطرفان الإسرائيلي والأميركي المحادثات التي جرت بينهما بأنها تفصيلية ومهنية، وأن الجو كان ودياً. لكن على الرغم من ذلك، يسود قلق

كبير في إسرائيل لأن الأميركيين لم يتعهدوا بأن تطالب الولايات المتحدة في إطار الاتفاق في سورية بانسحاب قوات إيران وحزب الله وحلفاء الأسد. ويرأي هذا المحلل، تتخوف إسرائيل من أن تستغل إيران وحزب الله الوضع لتحويل سورية إلى دولة تحت رعايتهما. والمقلق الأساس هو من نشر قوات إيرانية وقوات تابعة لحزب الله في الجولان السوري، على خط الحدود في مواجهة الجولان الإسرائيلي، بهدف فتح جبهة إضافية مع إسرائيل إذا نشبت حرب شاملة، بل وحتى وجدت جهات استخباراتية في إسرائيل اسماً لهذه المعركة، وهو «حزب الشمال الأولى»، وذلك انطلاقاً من تقدير أنه إذا فتحت من جديد الجبهة في الشمال فإنها ستشمل هذه المرة سورية ولبنان معاً بمشاركة قوات إيرانية.

وأضاف بيرغمان: أثناء المحادثات شدد أعضاء الوفد الإسرائيلي أمام الأميركيين على قولهم «جئنا إلى هنا التحذير من انتشار قوات حزب الله وإيران في سورية، وكما نشرح لكم ما الذي يجري هناك بدقة، وأنه إذا لم تغيروا خطكم بصورة كبيرة، أو إذا لم تكونوا أكثر تدخلاً وأكثر حرماً وعنفاً، فإنكم ستتركون الشرق الأوسط للإيرانيين، برعاية روسية».

وتحدث أعضاء الوفد الذين عادوا من واشنطن في نهاية الأسبوع عن أنهم لمسوا لدى الأميركيين وجود «نوع من اللبلة وعدم وجود خط واضح، واختلافات في الرأي في الإدارة بشأن طبيعة الاتفاق المستقبلي، وعدم اتفاق بشأن ما هو الخط وما هو الصحيح الذي يجب أن يفعلوه في سورية من أجل تهدئة المنطقة كلها». وبالنسبة إليهم، فالموضوع ما يزال مفتوحاً، بحسب قول أعضاء في الوفد.

ويتخوفون في إسرائيل من أن تقرر الولايات المتحدة بسبب المشكلات الداخلية التي يفرق فيها الرئيس ترامب، والأزمة مع كوريا الشمالية، عدم القيام بالكثير في سورية، ومن أن تتراجع وترتكها لمانصري روسيا وإيران وحزب الله، وتنوي إسرائيل محاولة التأثير في جبهة أخرى عبر إرسال وفد مماثل إلى الكرملين لمحاولة التأثير على الرئيس بوتين، لمنع التمدد الإيراني في سورية. في إطار الاتفاق الذي يلوح في الأفق.

وبحسب بيرغمان، تتضمن القوة الإيرانية المنتشرة حالياً في أنحاء سورية نحو ٥٠٠ جندي إيراني ونحو ٥٠٠٠ مقاتل من حزب الله وعدة آلاف من مقاتلي الميليشيات شيعية جاءت من أفغانستان وباكستان ومن العراق. وتعمل هذه القوات كجزء من جيش خاص شكله الحرس الثوري كي يتحرك في سورية. ويخضع هذا الجيش إلى قيادة فيلق القدس، الجناح الخارجي للحرس الثوري. ويضفي القائد الأعلى لفيلق القدس، قاسم سليمان، الجزء الأكبر من وقته في سورية، وهو يعتبر أن مهمته المركزية هي تمهيق التدخل الإيراني هناك، وهو منشغل في هذه الفترة بمشروع خاص: إقامة قاعدة طرفية ومحصنة لإيران وحزب الله في مرفأ طرطوس. وفي إسرائيل يقدرون بأن هذه القوات ستعظم كثيراً إذا لم تفعل الدول العظمى شيئاً لإنهاء الوجود الإيراني في سورية، وأن حزب الله بدأ بإقامة بنية تحتية لجمع معلومات استخباراتية في الجولان.

وأشار بيرغمان إلى أنه في مقابل لتعلم الجانب الأميركي في الكلام قالت أطراف إسرائيلية في نهاية الأسبوع إن إسرائيل تحتفظ في جميع الحالات بحق الدفاع عن نفسها.:

وصف بيان مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن قرار هذه المحكمة بأنه سابقة قانونية خطيرة، وأشار إلى أنه لم يسبق أن قامت أي محكمة إسرائيلية بسحب جنسية مواطن يهودي ارتكب جرائم خطيرة وجسيمة، وأكد البيان أنه تم استنفاد الإجراءات القضائية بحق زيود الذي فرض عليه السجن الفعلي ٢٥ عاماً ولذا لا حاجة إلى سحب جنسيته. كما أكد البيان أن قرار المحكمة ليس بالصادفة حيث أنه لم يسبق أن طلب وزير الداخلية من أي محكمة المصادقة على سحب مواطنة مواطن يهودي رغم ارتكابه بعضهم جرائم خطيرة وجسيمة، فلم تتخذ المحكمة المركزية في حيفا نفس قرار المحكمة العليا التي رفضت سحب مواطنة يفتال عمير قاتل رئيس الحكومة السابق إسحاق رابين، وأقرت المسار الجنائي لإجراء وحيد للتعامل مع جرائم جسيمة ارتكبت بحق المجتمع. وأشار البيان إلى أن قرار المحكمة يخرج عن قواعد ومعايير القانون الدولي الذي يحظر كلياً سحب مواطنة أي شخص وإبقائه دون أي مكانة قانونية، وقال إنه تبعاً لذلك وردا على قرار المحكمة، سيقوم مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن بتقديم استئناف إلى المحكمة العليا.

كلمة في البداية

اليمن الإسرائيلي إذ يشعر بأنه مضغوط!

بقلم: أنطوان شلحت

تسعف المقابلة التي أدلت بها راحيل ليثيل، المديرية العامة المنتهية ولايتها لـ «الصندوق الجديد لإسرائيل»، إلى مجلة «غلوبس» الإسرائيلية (طالع ص ٣) في رسم المشهد السياسي الإسرائيلي الراهن واستشراف بعض إحالاته. وتشير ليثيل، من ضمن عدة أمور أخرى، إلى أن اليمن الإسرائيلي يشعر بأن الأرض تهتز من تحته على خلفية اتساع وتعقيد التحقيقات الجنائية ضد رئيس الليكود ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، كما تشير إلى أسباب ذات طابع سياسي تؤجج شعور اليمن بان الأرض تهتز تحته. فبرأيها أن العالم ليس معه، وهذا العالم لا يصفق للاحتلال (في أراضي ١٩٦٧) وييدي قلقاً شديداً حيال ما يجري هنا وما سيؤول إليه من عواقب وخيمة، والليكود المسيطر على مقاليد السلطة منذ سنوات طويلة جداً، لكنه ما يزال يشعر بأنه «أقلية ملاحقة» ويمتنع عن تقديم أجوبة حقيقية على الأسئلة الجوهرية التي يطرحها المواطنون. ولهذا، بكل بساطة: يحتاج هذا اليمن إلى عدو، وهذه أساليب معروفة في التخويف والتحريض والتضحية بكبش فداء، وتؤكد أن كبش الفداء الآن وهذا، هو «الصندوق الجديد لإسرائيل» (صهيوني)، فضلاً عن وسائل الإعلام وكل من يتم توصيفه من طرف هذا اليمن بأنه «يسار».

بعد أن أدلت ليثيل بهذه المقابلة تفاقمت بين أوساط هذا اليمن، وعلى وجه التحديد داخل صفوف الليكود، الحرب ضد المجموعة التي تطلق على نفسها اسم «الليكوديون الجدد» (طالع مادة سليم سلامة، ص ٢). هذه الحرب وإن كانت تندرج في إطار معارك الوراثة والقيادة في الليكود ومعسكر اليمن عموماً، فمن المتوقع أن ترتب عليها تداعيات سياسية يجدر بكل المعنيين متابعتها.

إلى هنا يمكن إرجاع المسألة بمعظمها إلى اجتهادات خاصة تتعلق بالمشهد السياسي الإسرائيلي حسبنا أسلفنا، لكن بعض الاستنتاجات المبنية على هذه الاجتهادات تبدو أقرب إلى الرغائب منها إلى استشراف الإحالات التي تظهر بأنها منطقية.

وحتى لا يكون هذا الكلام طسليماً بعض الشيء، نلفت إلى فقرات أخرى من المقابلة ذاتها مع ليثيل ألمحت فيها إلى أن أقصى ما قد يشعر اليمن الإسرائيلي به أنه مضغوط، أكثر من أن الأرض تهتز تحته، يعود سبب شعوره بالضغط إلى التحقيقات الجارية مع زعيمه شبه الأوحده منذ عقد نتهايوه في عدة قضايا فساد منسوبة إليه. كذلك ألمحت إلى أن «الصندوق الجديد لإسرائيل» استقطب جل الهجوم اليمني السافر المنافع عن نتهايوه لأنه (الصندوق) قام بملء الفراغ الناجم عن انعدام معارضة سياسية حقيقية لحكم الميمن.

وحرقياً قالت ليثيل: «في الوضع الطبيعي، كان ينبغي أن تكون المعارضة السياسية في الواجهة وأن تكون هي العنوان لأي هجوم أو تحريض سياسي، لكن لا معارضة سياسية قوية في إسرائيل، بل هي لا تعرف حتى تحديد موقعها الأيديولوجي الصحيح في الكثير من الأحيان. أنظروا ما يحدث في حزب العمل، أما حركة ميرتس فهي حزب صغير أكن التقدير له ولاعضائه، لكنه غير كاف». وأما القائمة المشتركة فلا يأخذونها في الحسبان أصلاً.

بطبيعة الحال فإن انضغاط اليمن قد يدفع به أيضاً نحو مغامرات خارجية، والمقصود مغامرات عسكرية. ولإسرائيل سوابق في هذا الصدد، غير أن اللجوء إلى خيار كهذا يظل في تقديرنا بحاجة إلى ضمانات أكيدة بأن تكون نتائجه مغايرة لنتائج خيارات مماثلة قريبة سابقة لم تجلب «المجد والفتارة» لمن اتخذ القرارات بشأنها. تطالعون في هذا العدد أيضاً تقريراً حول تقديرنا للمجلس الوطني للشؤون الاجتماعية-الاقتصادية» (هيئة في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية) بشأن تركيبة إسرائيل السكانية في العام ٢٠٤٠ (طالع ص ٧). ووفقاً لهذه التقديرات، من المتوقع أن تطرأ زيادة على عدد سكان إسرائيل حتى العام ٢٠٤٠ بنسبة ٥٦ بالمئة، وستكون تركيبة السكان في ذلك العام مختلفة كثيراً عما هي عليه اليوم، حيث ستتقلص - بموجب تعريف هذا المجلس - شريحة السكان اليهود غير المتدينين في مقابل ارتفاع نسبة اليهود الحريديم المتشدددين دينياً.

تتمكن أهمية هذه التقديرات في كونها تنطوي على دلالات مهمة تتعلق بوجهة المجتمع الإسرائيلي التي سوف تفرز خط مسار إسرائيل السياسي والاقتصادي-الاجتماعي، فمثلاً، من مفاعيل زيادة نسبة اليهود المتدينين تفاقم تحول إسرائيل إلى دولة أكثر دينية وأقل ديمقراطية، علماً بأن هذه الأخيرة تبقى شكلية بموجب المقاييس والمؤشرات العالمية. وهذا التحول من شأنه أن يلقي بظلاله لا على كيفية تطور المشهد السياسي الإسرائيلي الداخلي فحسب وإنما أيضاً على جوهر موقف المؤسسة السياسية الإسرائيلية حيال محيطها الإقليمي ولا سيما حيال الفلسطينيين بمن في ذلك فلسطينيو الداخل الذين لمسوا أخيراً تصعيداً جديداً في الهجوم السياسي عليهم بذريعة الأمن المعهودة.

وحتى قبل هذه الزيادة المتوقعة في نسبة اليهود المتدينين، لاحظ مؤشرات قوية إلى أن المعركة الداخلية بين السكان اليهود في إسرائيل خست لصالح اليهود المتدينين في مقابل غير المتدينين. وإذا ما نوهنا بأنه لا يمكن إدراج جميع اليهود غير المتدينين ضمن شريحة العلمانيين، ناهيك عن أن هؤلاء جميعاً ليسوا جزءاً مما يسمى «مسكر اليسار-الوسط» الذي يحارب بضراوة أيضاً كي تكون إسرائيل دولة يهودية، وبذا يؤجج مساعي تحولها إلى دينية أكثر، نصل إلى مبرز آخر، ليس الأخير بالتأكيد، فيغدث العقولته الذاهبة بأن الأرض تهتز تحت أقدام اليمن الإسرائيلي على وقع التحقيقات الجنائية مع رئيس الحكومة.

تحليلات صحافية: الشيخ رائد صلاح هدف مؤشراً مسبقاً!

مركز عدالة وجمعية حقوق المواطن ينددان بقرار المحكمة المركزية سحب الجنسية الإسرائيلية من الشاب علاء زيود من أم الفحمة

هذه التلميحات المكثفة بشأن إمكانية المس بحقوق صلاح القانونية، لن توقف الشعبويين في الحكومة والكنيست عن شن حملتهم للملاحقة الفورية للمشتبه به. وأضافت: إن التحريض جنحة ملتبسة وهي عرضة لتفسيرات واسعة، وقدرة تأثيرها على السامعين موضع خلاف. فإذا قررت المحكمة أن كلام صلاح جنحة، فإنه يستحق العقاب مثله مثل أي مجرم آخر، في السابق أمضى صلاح تسعة أشهر في السجن بسبب كلام تحريضي قاله قبل سنوات. ومع ذلك، فإن الذين يريدون إزاحته عن منصة الحياة العامة يرتكبون خطأ إذا كانوا يعتبرون أن ذلك يشكل وسيلة لإزالة التوتر والتهديدات بالمواجهة في الحرم القدسي. وكما أثبت السلوك الفاضل للحكومة في الأحداث الأخيرة، فإن الحرم القدسي مصدر دائم للمواجهات بسبب مكانته الخاصة في نظر المسلمين جميعاً سواء استمعوا إلى كلام صلاح أم لم يستمعوا. إن معالجة المشكلة التي تتعلق بهذا المكان تتطلب حكمة وحساسية وتفهماً، ومن دون ذلك من المتوقع أن تتحول كل خطوة غير مدروسة إلى أزمة دولية.

وختمت الصحفية: من المحتمل أن يكون صلاح قد استغل الأحداث من أجل تعزير وضعه، لكن هذا ليس كافياً لتوقيفه بتهمة التحريض. من الأفضل إطلاق سراحه على الفور، وتوجيه الجهود نحو وضع ترتيبات متفق عليها لزيارة الحرم القدسي.

على صعيد آخر نددت جمعية حقوق المواطن ومركز عدالة بقرار المحكمة المركزية في حيفا قبل أسبوعين سحب الجنسية الإسرائيلية

رأت صحيفة «هآرتس» في مقال افتتاحي أنشأته عادة اعتقال الشيخ رائد صلاح، رئيس الجناح الشمالي المحظور في الحركة الإسلامية في إسرائيل، بتهمة التحريض، الأسبوع الفائت، أن هذا الاعتقال يثبت أن صلاح يشكل في نظر إسرائيل هدفاً مؤشراً عليه بصورة مسبقة.

وجاء في هذا المقال الافتتاحي: وفقاً لما قالته الشرطة الإسرائيلية التي الشيخ صلاح موعظة في جنازة الشبان الثلاثة من أم الفحمة الذين نفذوا الهجوم في الحرم القدسي في الشهر الماضي أثنى فيها على ما حدث، وحرض كذلك على حوض «حرب من أجل الحرم القدسي»، وهذا الكلام قيل قبل شهر، وخلال هذه الفترة الزمنية كان في استطاعة صلاح الاستمرار في تحريض الشباب المسلمين ودفعهم إلى القيام بهجمات. لذا، فإن التأخير في اعتقاله يثير الاستغراب. فإذا كان قد حرض، يبدو أن الشرطة لم تعتبر كلامه تهديداً واضحاً ومباشراً لأمن الدولة، ولو كان الأمر غير ذلك لكنت الشرطة سارعت إلى اعتقاله.

وتابعت: لكن صلاح تحول منذ زمن إلى هدف مؤشراً عليه مسبقاً. فقد طالب وزير الدفاع ووزراء آخرون في الشهر الماضي بتوقيف صلاح توقيفاً إدارياً، هذا الطلب رفضه المستشار القانوني، الذي أوضح أن كلام صلاح لا يشتمل على تحريض على العنف، كما أن قاضي محكمة الصلح في ريشون لتسيون القاضي مناحيم مزارقي الذي درس طلب الشرطة اعتقال صلاح، لم يفتن بأن كل كلامه له علاقة بالتحريض، كما تحفظ من بعض ادعاءات الشرطة قائلاً بأنه يجد في كلامه «تشابهاً مع مراسم دفن لى ديانة أخرى ولا يعتبر ذلك تحريضاً»، لكن على ما يبدو فإن

رئيس الحكومة الإسرائيلية تحت التحقيقات الجنائية . ما هي النصوص القانونية ومقتضياتها؟

*ماذا تقول النصوص القانونية القائمة عن مثل هذه الحالات وبماذا تقضي؟ وهل هي كافية من حيث

توفيرها الرد القانوني المناسب أم تحتاج إلى تعديلات، جوهرية وعميقة، لتناسب روح العصر وتطورات الحياة العامة؟*



(أفب)

نتنياهو: هل نتجج مرة أخرى تكتيكات البقاء؟

هنا ثمة تمييز، في النصوص القانونية، بين حالتين من الإدانة الجنائية: الأولى - إذا أدانته المحكمة بتهمة جنائية، لكن من دون وصمة عار - في هذه الحالة، يمكن لرئيس الحكومة الاستمرار في تادية مهامه ومسؤولياته كالمعتاد، دون أي شرط أو قيد أو حرج! والثانية - إذا كانت المحكمة قد أقرت، في منطوق حكمها، بأن الإدانة تنطوي على وصمة عار - في هذه الحالة، تنتهي ولاية رئيس الحكومة بصورة فورية تلقائية بعد أن يصبح قرار الحكم نهائياً (أي، بعد استغلال مهلة تقديم الاستئناف وبعد البت في هذه الاستئنافات، إذا ما تم تقديمها). ومعنى هذا، أن رئيس الحكومة يستطيع الاستمرار في موازلة مهام منصبه ومسؤولياته حتى في حال إدانته في المحكمة المركزية بتهمة جنائية تنطوي على وصمة عار، لأن من حقه تقديم استئناف على ذلك إلى المحكمة العليا. فخلال الفترة حتى تقديم الاستئناف وحتى البت النهائي به، يمكنه مواصلة القيام بمهامه ومسؤولياته كالمعتاد، وهي فترة قد تطول لأشهر عديدة. بل أكثر، فقط في حال رفض التماسه من قبل المحكمة العليا، يصبح لزاماً عليه تقديم استقالته (واستقالة حكومته كلها). ولهذا، يحدد القانون آلية تتيح للكينست عزل رئيس الحكومة عن منصبه، بمجرد إدانته بالمخالفات الجنائية (إذا كان فيها وصمة عار بالطبع) في الجولة القضائية الأولى (أي، دون انتظار تقديم الاستئناف والبت به). لكن هذه الآلية تتميز بالتعقيد المقصود الآلية الخطوات والمراحل التالية:

١. المرحلة الأولى - خلال شهر من إدانة رئيس الحكومة في المحكمة المركزية، تبحث اللجنة الكينست، البرلمانية ما إذا كانت ستوصي بعزله أم لا. ويصن القانون هنا على ضرورة تمكين رئيس الحكومة من عرض موقفه ووجهة نظره أمام هذه اللجنة، قبل اتخاذ قرارها.

٢. المرحلة الثانية - بعد استيفاء البحث واتخاذ القرار، تنتقل "لجنة الكينست" توصيتها إلى الهيئة العامة للكينست. أما إذا لم توصي اللجنة بعزل رئيس الحكومة، فمن حق رئيس الكينست طرح مسألة عزل رئيس الحكومة على الهيئة العامة لمناقشتها، مع ضمان حق رئيس الحكومة في عرض موقفه ووجهة نظره.

٣. بعد انتهاء الهيئة العامة من بحث الموضوع، يعرض على التصويت فيها، وكي يكون قرار الكينست ملزماً بالحظ ولاية رئيس الحكومة (وحكومته كلها) يجب أن يحظى بتأييد أغلبية من ٦١ عضو كينست على الأقل.

المرحلة الثانية . تقديم لائحة اتهام

ينص القانون على أن المستشار القانوني للحكومة هو الجهة الوحيدة المخولة صلاحية تقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة. وكأي عضو كينست، يحق لرئيس الحكومة الطلب من الكينست منحه حصانة برلمانية من المحاكمة الجنائية، لأسباب محددة ينص عليها القانون، وذلك خلال ٣٠ يوماً منذ حصوله على نسخة من لائحة الاتهام المقدمة ضده.

رغم أن تقديم لائحة الاتهام يمثل مرحلة متقدمة، نسبياً، في الإجراء الجنائي، إلا أن النصوص القانونية السارية اليوم لا تلزم رئيس الحكومة، صراحة، بإبلاغ منصبه - لا مؤقتاً ولا نهائياً - فور أو بعد تقديم لائحة الاتهام بحقه. لكن المقرر هنا، في حال تقديم لائحة اتهام جنائية بحق رئيس الحكومة، هو المبدأ الموجه الذي وضعته المحكمة العليا ضمن قرارات منضصلين أصدرتها في قضيتي درعي -بنحاسي (الوزير أرييه درعي وعضو الكينست السابق فايليل بنحاسي) قبل أكثر من عشرين سنة، تقديم لائحة اتهام تنطوي على مخالفة خطيرة يلزم بإقصاء وزير عن منصبه إذا لم يبادر إلى تقديم استقالته بنفسه، وقد توصلت المحكمة إلى هذا المبدأ بعد التمييز بين "شروط الأهلية لممارسة المنصب" كما حددها القانون، من جهة، وبين "مدى معقولة تكريم البراءة من جانب رئيس الحكومة بشأن إقصاء وزير عن منصبه بعد تقديم لائحة اتهام جنائية خطيرة بحقه" من جهة أخرى.

ويقول مؤيدو استقالة رئيس الحكومة إنه إذا كان هذا ما أقرته المحكمة بالنسبة لمنصب الوزير، فكم بالحرى أنه ينطبق، بصورة أعمق وأوسع، على منصب رئيس الحكومة، الأكثر مسؤولية والأشد خطورة، بينما يقول المعارضون إن الحالتين مختلفتان - فالوزير يتم تعيينه من قبل رئيس الحكومة، بينما رئيس الحكومة يتم انتخابه من قبل الجمهور حتى وإن بصورة غير مباشرة، وإضافة إلى ذلك، فإن استقالة رئيس الحكومة تؤدي إلى استقالة الحكومة كلها والذهاب إلى انتخابات برلمانية جديدة، بينما استقالة/ إقصاء وزير لا توصل إلى مثل هذه النتيجة الحادة والبعيدة الأثر. وعلى هذا، يرى الكاتبان - وهو موقف "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" أيضاً - ضرورة تعديل القانون ("قانون أساس: الحكومة") بحيث يلزم رئيس الحكومة بترك منصبه، بصورة مؤقتة، فور تقديم لائحة اتهام جنائية ضده.

المرحلة الثالثة . الإدانة

ماذا تقول النصوص القانونية القائمة عن وضع تقوم فيه المحكمة بإدانة رئيس الحكومة بتهمة جنائية؟

ما زال من المبكر التكهن بما ستؤول إليه التحقيقات الجنائية المتشعبة التي يخضع لها رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتانياهو، وما ستتمخض عنه من نتائج في المستوى القانوني - الجنائي (خلفا للمستوى الجماهيري العام) - هل ستنتهي بتقديم لائحة أو، ربما، لوائح اتهام جنائية أم لا؟ وهل إذا ما قدمت لائحة (لوائح) اتهام كهذه، سنتتهي بإدانته قضائياً بمخالفات وجرائم جنائية؟ والأسئلة المركزية التي يجتهد حشد من المحققين والقضاة في هذه الأيام في الإجابة عنها تتلخص في التالي: ماذا تقول النصوص القانونية القائمة عن مثل هذه الحالات وبماذا تقضي؟ وهل هي كافية من حيث توفيرها الرد القانوني المناسب أم تحتاج إلى تعديلات، جوهرية وعميقة، لتناسب روح العصر وتطورات الحياة العامة؟

من بين الذين حاولوا الإجابة عن هذه الأسئلة باحثان من "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، هما عوفر كينغ ونفاي لوريا، في مقالة مشتركة نشرها المعهد في أوائل الشهر الجاري. الأول خبير في السياسات المقارنة والثاني خبير في تاريخ القضاء وتاريخ الفكر السياسي.

يشير الكاتبان، في مستهل مقالتهما، إلى أن "كل واحدة من مراحل الإجراء الجنائي الثلاث - التحقيق، تقديم لائحة الاتهام والإدانة - تحظى بمعالجة مختلفة في النصوص القانونية" وإلى أن مقالتهما تعالج هذه المراحل من الناحية القانونية، لكنها لا تقتصر على ذلك.

المرحلة الأولى . التحقيق

هي المرحلة التي يمر بها رئيس الحكومة، نتانياهو، الآن، لدى كتابة هذه المقالة، وهي مرحلة تهديدية تحتاج إلى الانتظار حتى انتهائها كي تعرف ما إذا كان سيتم تقديم لائحة اتهام جنائية ضد رئيس الحكومة أم لا.

النصوص القانونية السارية اليوم لا تأمر رئيس الحكومة، ولا تلزمه بالطبع، بترك منصبه، سواء بصورة مؤقتة أو نهائية (تقديم استقالة)، في هذه المرحلة، والتفسير الأرجح لهذا الوضع هو أن التحقيق الجنائي لا يوصل بالضرورة وبالتأكيد إلى تقديم لائحة اتهام جنائية دائماً، ولذا - كما يقول فريق من الخبراء والمحللين - فليس من العدل ولا من المنطق السوي اضطراب شخصية عامة إلى الاستقالة (أو ترك المنصب لفترة مؤقتة) طالما لم تتم إدانتها من قبل المحكمة وطالما هي تتمتع بقرينة البراءة، كأي متهم آخر وفق مبدأ مساواة الجميع أمام القانون. في المقابل، يقول فريق آخر -يسند موقفه على ما أقرته «محكمة العدل العليا الإسرائيلية» في أكثر من حالة واحدة - إن قرينة البراءة لا تسري خارج الإجراء الجنائي وإن الوزن الحديث عن تعيين لمنصب ما أو عن إقصاء من المنصب، وأنه على الرغم من أن النص القانوني لا يفرض عقوبات محددة على رئيس الحكومة الخاضع لتحقيق جنائي، إلا أن ذلك لا يقلل من إشكالية الوضع ولا يُلغِيها، وخاصة عند الحديث عن مجموعة من التحقيقات الجنائية المتشعبة التي من الصعب تحديدها، أو توقع، الفترة الزمنية التي ستستغرقها، وقد تكون فترة طويلة جداً، نسبياً، في مثل هذه الحالة، يمكن الادعاء، بقوة، أن هذا الوضع يحول دون تادية رئيس الحكومة مهام منصبه وممارسة مسؤولياته بكفاءة وبطريقة مرضية، مما يعني وجوب اعتزاله منصبه، ولو بصورة مؤقتة، حتى انتهاء التحقيقات الجنائية ضده. صحيح أن "قانون أساس: الحكومة" يتطرق إلى مسألة غياب/ انعدام القدرة (الموضعية) لدى رئيس الحكومة على تادية مهام منصبه، بصورة مؤقتة، وينص على تولي القائم بأعماله تادية هذه المهام بدلا منه، لكنه يحدد فترة زمنية قصوى لهذا الغياب لا تزيد عن ١٠٠ يوم يتعين على رئيس الحكومة بعدها العودة إلى موازلة مهام منصبه بنفسه، وإلا تحول الغياب المؤقت إلى غياب دائم، يؤدي بصورة فورية إلى إنهاء ولاية الحكومة ورئيسها، ما يوجب إجراء انتخابات برلمانية جديدة. لكن القانون لا يتضمن نصاً واضحاً وصريحاً بشأن الجهة المخولة بإرغام رئيس الحكومة على ترك منصبه لانعدام القدرة، المؤقتة، على إدارة شؤون الدولة، ولهذا، حين خضع رئيس الحكومة السابق، إيهود أولمرت، لتحقيقات جنائية (بتهمة فساد، أدین بها لاحقاً وقضى حكومية بالسجن الفعلي) خلال العامين ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ وأصر على الاستمرار في موازلة مهام منصبه، بموازاة التحقيقات الجنائية وتحت وطأتها، تعالت أصوات عديدة طالبت بتعديل النص القانوني بحيث يوضح هوية الجهة المخولة بإلزام رئيس الحكومة بترك منصبه، مؤقتاً. لكن أولمرت عاد، بعد بضعة أشهر، وقدم استقالته (واستقالة حكومته) نهائياً، في أعقاب ضغوط سياسية شديدة مست على.

اتساع واحتدام الحرب الداخلية في «الليكود» ضد مجموعة «الليكويدون الجدد»!

كتب سليم سلامة:

من مجموعة «الليكويدون الجدد» الذين انضموا إلى الليكود رسمياً، وذلك على خلفية مشاركة هؤلاء في مظاهرات جرت في مدينة بيتح تكفا، أمام منزل المستشار القانوني للحكومة أفحاي مندلبليت، ما يعني «مساهمتهم في التحريض على رئيس الحكومة بروح الشعار الذي زُغ في تلك المظاهرات»: «بيبي فدان حتى تثبت براءته!» وأشار الالتماس إلى أن «الليكويد حركة ديمقراطية أبوابها مفتوحة لكل من يتعاطف مع مواقفها، لكن الانفتاح ليس فوضى... فعوضو الحركة الذي يتعاون على الاقتراء على رئيسها ورئيس الحكومة، سوية مع خصومها السياسيين والأيدولوجيين، يقفد حقه في عضوية الحركة».

ويطالب الالتماس باشتراط قبول استمارات الانتساب من جميع الأعضاء الجدد بإدخال تعديل عليها يشمل "جميع شروط وأهداف الليكود، بما فيها الاعتراف بحق الشعب اليهودي على كامل أرض إسرائيل وإحلال السيادة عليها!" وقطع من يقع على هذه الاستمارة المعدلة توقيعاً يدويا يمكن اعتباره عضواً في الليكود، لكنه لا يستطيع المشاركة في انتخاب مؤسسات الحركة أو مرشحيتها إلا بعد انقضاء فترة تتراوح بين ١٦ و ٢٤ شهراً من يوم التوقيع على استمارة الانتساب المذكورة.

أسباب تأسيس مجموعة

«الليكويدون الجدد» وأهدافها

ضمن محاولات التصدي هذه الحرب الداخلية ضد مجموعة «الليكويدون الجدد» ومقاومتها، نشر ليئور مئيري، أحد مؤسسي هذه المجموعة، مقالا في صحيفة «يديעות أحروروت» (أمس، ٨/٢١) تحت عنوان «لن نجحوا في طردنا»، أوضح فيه أسباب تأسيس هذه المجموعة وأهدافها، مؤكدا أنها أصبحت تعد اليوم أكثر من ١٢ ألف شخص وهم «منظرون، غاضبون وعاقِدو العزم على التغيير، نحن مصوتو «الليكويد» في الماضي والحاضر، ٣٠ شخصاً جديداً ينضمون إلينا يومياً» وأية محاولة لوقف انتساب «الليكويدون الجدد»، علاوة على كونها غير ديمقراطية (أربا عن استخدام كلمة أفسى)، ستبوء بالفشل الذريع.

يذكر مئيري بخلفية تأسيسه، مع آخرين، مجموعة «الليكويدون الجدد» فقال إنه عاد، في آب ٢٠٠٦، من حرب لبنان (الثانية) على قيد الحياة «بعد ثلاثة أسابيع في القطاع الغربي والنجاة من الموت المحقق ثلاث مرات، ليكتشف أن بشبهات الانتصاب والاعتداءات الجنسية وشبهات جنائية -تصوم حول رئيس الحكومة، فاندركت أمرا هالما ومرحلتا: الأشخاص المسؤولون عن حياتنا وموتنا، عن حاضرنا ومستقبل أولادنا، ليسوا جديريين بما فيه الكفاية».

ويضيف: «مع مرور الوقت، تبدل أشخاص كثيرون، لكن الشهور أعلا - بعدم جداره وأهلية الأشخاص الموكلة إليهم مسؤوليات قيادة الدولة وإدارة شؤون المواطنين - كان يتبرز أكثر فأكثر، وحين تعمقت في الأمور في محاولة لفهم أسباب هذه الظاهرة، اكتشفت السرز الذائع الأكثر ختمانا في إسرائيل: طريقة «البرايمرز» الطريقة التي تمنح أعضاء الأحزاب فقط حق اختيار وتحديد الأشخاص الذي يقررون مصائرنا، ومن هم أعضاء الأحزاب نسبة واحد بالمئة فقط من مجموع السكان، منظمة في مجموعات ضغط ومصالح، ويشرخ مئيري كارتية «طريقة البرايمرز، فيقول: «١٣ عضو كينست تم انتخابهم في قائمة الليكود بأصوات أقل من ٨ آلاف عضو، غالبية الساحقة بعدد أقل من ذلك بكثير، لا يفيد بيتان، رئيس الائتلاف الكوموي وإحدى الشخصيات الأكثر تأثيراً في الدولة اليوم، دخل إلى قائمة الليكود بأصوات ١٢٠٠ مصوت من أعضاء الحزب فقط، أما عضو الكينست ميخائيل (ميكي) زوهر، الذي يريد إغلاق مدينة تل أبيب في أيام السبت، فقد دخل إلى القائمة بأصوات ١٩٠٦ من أعضاء الحزب فقط، وأما أورن حزان، الذي يريد ضم «الظل» (مغن يميني متطرف) إلى الليكود، فقد دخل بأصوات ٥٩٨٦ من أعضاء الليكود»!

ثم يقول: «كل من في رأسه عقل وعينان يرى ويفهم أن هذه الأرقام تاهمة جداً وأن حقيقة وضع قوة هائلة ومسؤوليات جسام في أيدي هؤلاء الأشخاص الذين يثيرون الخجل لدى أي مواطن عادي، تستوجب تحركاً فعلياً سريعاً لتحقيق نوع ما من التوازن، ولأننا نريد تغيير هذا الوضع، فقد بادرننا نحن، مجموعة من القوميين الليبراليين، إلى تأسيس «الليكويدون الجدد». نحن نشط طوعاً منذ ست سنوات، نجمع المنتسبين واحدا تلو الآخر، لا بالصاديق من المستوطنات ولا من هذه اللجنة (لجان العمال القوية والكبرى في إسرائيل - المحرر) أو تلك، من اللجان التي تفرض على أعضائها الانتساب»!

ويخلص مئيري إلى القول: «الطريقة الوحيدة لإسكانتنا هي، ببساطة، السؤال عما نريد تحقيقه ثم البدء بتنفيذه: حكومة وحدة علمانية ليبرالية، دستور، إصلاح الجهاز التعليمي، إصلاح في مجال صناديق التقاعد، المساواة في العيب (الخدمة العسكرية في الجيش - المحرر)، الشفافية، حرب ضد الفساد، سلطة القانون، المساواة أمام القانون، السوق الحرة وتقليص المركزية الإدارية».

من بين الحروب الداخلية الدائرة في حزب «الليكويد»، والتي تشهد اتساعاً وتصبداً متزايداً مع اتساع وتعقيد التحقيقات الجنائية ضد رئيس الحزب ورئيس الحكومة بنيامين نتانياهو وما تثيره. تحت السطح وفوقه - من معارك الوراثية والقيادة في «الليكويد» ومعسكر اليمين إجمالاً، تبدو الحرب ضد المجموعة التي تطلق على نفسها اسم «الليكويدون الجدد» هي الحرب الأقسى والأشد خطورة، ليس في على المدى القريب وما ستتمخض عنه من نتائج فقط، وإنما على المدى البعيد أيضاً والأساس، نظراً لما قد تخلفه من صدوع وانشقاقات في داخل هذا الحزب، على المستويين الفكري والتنظيمي على حد سواء.

ويبدو، أيضاً، أن مهرجان الدعم والتأييد الليكودي لرئيس الحزب ورئيس الحكومة، نتانياهو، في وجه «طوفان» التحقيقات والشبهات الجنائية ضده، والذي عقد الأسبوع الماضي وشارك فيه الآلاف من أعضاء «الليكويد» وقياديين، شكل دفعة قوية جداً لمعسكر نتانياهو وقيادته ليس في المعركة على الجبهة الخارجية - ضد كل من يطالب بإجراء التحقيقات الجنائية أو يتولى إجراءاتها أو يشرف عليها، من وسائل إعلام وإعلاميين ومحققين وحقوقيين - فقط، وإنما في المعركة على الجبهة الداخلية - في حزب الليكود وحزب اليمين عامة - أيضاً، وربما أكثر. ولهذا، وجد كثيرون من معارضي نتانياهو، الفيليين أو المحتملين، سواء في الليكود أو في أحزاب اليمين الأخرى، أنفسهم في ورطة معقدة للغاية: إذا وصلوا المتسك بموقفهم المعارض لنتانياهو والإفصاح عنه، فسيعضون أنفسهم في دائرة الاتهام المباشر بانهم شركاء ومتعاونون مع المتآمرين على حكم اليمين ومع الساعين إلى إسقاطه بالتحقيقات والشبهات الجنائية، بعدما فشلوا من قبل، وتاكدوا أنهم سيفشلون مستقبلاً أيضاً، في تحقيق ذلك من خلال صناديق الاقتراع، كما يريد نتانياهو ودوائر مقربيه، وسيجد هؤلاء أنفسهم، بالتالي، عرضة لقصاص الشديد الذي سيقعهم بهم أعضاء «الليكويد» ومعسكر اليمين عامة - تجريداهم من مناصبهم وإقصاؤهم عن مواقعهم القيادية المختلفة، سواء في الكينست أو في الحكومة أو سواهما من المؤسسات الرسمية. في هذا ما يغسر الأنباء التي تناقلتها وسائل إعلام إسرائيلية مختلفة عن اتساع وتصاعد الحملة الداخلية في حزب «الليكويد» ضد مجموعة «الليكويدون الجدد» خلال الأيام الأخيرة، في سعي محموم إلى إخراج المجموعة وأعضائها جميعاً من الحزب. وأشارت هذه الأنباء، بوجه خاص، إلى أن هذه المحاولات شملت، في الأيام الأخيرة تحديداً، «شخصاً كانوا يعتبرون، في السابق، مؤيدين للمجموعة ومتعاطفين معها، أو مدعومين من طرفها»! ومن بين هؤلاء «الأشخاص»، ذكرت الأنباء اسم عضو الكينست يوفاف كيش، رئيس «لجنة الكينست البرلمانية»، الذي يادر إلى نشر مدونة أحد جيا ضد مجموعة «الليكويدون الجدد» وأعضائها، معلناً سعيه على الكينست قريباً ينص على أنه إذا ما جرت انتخابات داخلية تمهيدية (برايمرز) في حزب ما خلال فترة اقصاءها أربعة أشهر قبل موعد الانتخابات الكينست، فسكون الزامياً احتساب جميع المشاركين في تلك الانتخابات التمهيدية وكانهم صوتوا لذلك الحزب نفسه في الانتخابات البرلمانية العامة، وسيتم ذلك من خلال قيام الحزب المعني بتحويل قائمة اسمية تفصيلية بجميع الذين مارسوا حقهم في الانتخابات التمهيدية الداخلية إلى لجنة الانتخابات المركزية التي ستقوم، بدورها، بشطب أسماء هؤلاء جميعاً من سجلات الناخبين في الانتخابات البرلمانية العامة.

ويتوقع أن يحظى اقتراح كيش هذا بتأييد واسع جداً في «الليكويد»، ربما يشمل رئيس الحزب ورئيس الحكومة شخصياً أيضاً، كما رجحت الأنباء، برغم توقع اصطدام الاقتراح بعقبة قانونية تتمثل في ما يشكله تحويل القوائم الاسمية المذكور من خرق فظ وخطير لمبدأ السرية في الانتخابات العامة للكينست، وهو ما حاول كيش تجاوزه بالإشارة - في نص مشروع القانون - إلى واجب لجنة الانتخابات المركزية في الحفاظ على سرية القوائم الاسمية، سرية تامة ومطلقة ثم إبادتها بعد الانتخابات مباشرة، وقال كيش إنه تبحث في الأمر مع المستشار القانوني للكينست وإن الأخير أبلغه بأن «مشروع القانون يحتاج إلى أغلبية ٦١ عضو كينست كي يكون قادراً على تجاوز امتحان الدستورية في محكمة العدل العليا». وقال كيش: «من حق الحزب الديمقراطي أن يحمي نفسه من أي ضرر أو اعتداء عليه من الداخل. الحق في التأثير على لائحة مرشحي الحزب سيبكون مقصوداً على مصوتي الحزب فقط، وهذا ينتجيب خبطة أخلاقية تتمثل في انضمام مجموعات منظمة إلى الحزب كاحصنة طرودة»!

من جهة أخرى، أعلن عدد من نشطاء «الليكويد» عزمهم على تقديم شكوى جنائية إلى الشرطة ضد أعضاء مجموعة «الليكويدون الجدد»، باعتبارها «نشاطاً منظماً هدفه إسقاط حكم الليكود، وهو ما يشكل مخالفة جنائية»!

وقدم نشطاء الليكود أنفسهم، أيضاً، التماساً إلى محكمة الليكود الداخلية طالوبها من خلاله بشطب أسماء ٢٩ شخصاً

صدر عن « مدار »

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية « مدار »

عنف المستوطنين وأثره على الفلسطينيين

مهذب مصطفى

عاطف أبو سيف

نبيل الصالح

ما بعد الحرب على غزة قراءة في التصورات الإسرائيلية



بحث لمركز «أدفا» عنوانه «من يدفع ثمن الاحتلال» :

الاحتلال ولّد حلفاً بين نخبة المال ونخبة الاستيطان نتيجته لامساواة متعمقة!



جيش الاحتلال: الهدم تمهيدا لنهب الاستيطان.(أفب)

بذريعة كوشان الهي- سماوي تزعم حيازته، فخصّصت الكثير من القطاعات والخدمات وأودعتها بأيدي الشركات الضخمة والراسماليين الكبار. كانت النتيجة تعميق انخفاض الأجور المنخفضة أصلا وزيادتها رخصاً وتقليص الميزانيات مما انعكس على الخدمات الاجتماعية التي ساءت أكثر- أي ان هذا التحول عام ١٩٨٥ قد عمق الفجوات التي كانت قائمة أصلا عام ١٩٤٨ .

بعد العام ١٩٦٧ حين احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة وقطاع غزة، تركز الانطباع العام السائد لدى لكثير من الإسرائيلييين وربما لدى معظمهم بأن هذا الاحتلال والمقاومة الناجمة عنه، هي مسألة سياسية

وأمنية فقط، ولا تتعلق بالمسألة الاقتصادية الاجتماعية، وهذا خطأ لان «صيانة هذا الاحتلال هو أمر مكلف جدا» يمس بنقاط النمو الاقتصادي وقدرة الدولة على الاستثمار في تطوير المناطق الطرفية وتحسين الخدمات التعليمية ورفع مستوى الحياة للمواطنين، كما يؤكد البحث.

الاحتلال أبهى القضايا الاجتماعية الاقتصادية في المرتبة الثانية

يشير البحث إلى عمق المشكلة بالقول: إن «صيانة السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية» في المناطق المحتلة تحول إلى المشروع الأكبر والأهم لدى المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، وبيّز أثر تخصيص الجهد لهذه المسألة في القضايا التي تحتل عناوين الجدل الجماهيري وعناوين الصحف، مثل الانسحاب من المناطق المحتلة أو ضمها، حل الدولة أو الدولتين، وهكذا. نتيجة لذلك، ظلت القضايا الاجتماعية الاقتصادية بجميع قطاعاتها وترفعاتها في المرتبة الثانية على الدوام.

إن إسرائيل، أشبه بالولايات المتحدة، تسيطر على اقتصادها المالي نخبة الـ ١ بالمئة الأعلى من بين نحو ٨٥ مليون مواطن. ويزيد حجم أرباح تلك النخبة وممتلكاتها بأحجام مطردة هائلة جداً تفوق سائر ملايين المواطنين. ولكن، يلاحظ الباحثان، خلافاً للولايات المتحدة توجد في إسرائيل نخبة عليا أخرى، هي النخبة السياسية وهؤلاء هم المستوطنون المنعوتون بـ «الأيديولوجيين» والذين يقطنون ويحتلون جبال الضفة الغربية. هذه مجموعة ضخمة النفوذ لديها سطوة وقوة وضع الفتيت على كل قرار أو خطوة أو طرف لا يخدم مصالحها. وهي تعرقل أي تحرك نحو تسوية تشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وهكذا فإن النخبتين المذكورتين تعملان معاً، وبشكل يغيذي كل منهما الأخرى، على تعميق الفجوات الاقتصادية الغائية وتوسيع نطاق سياسة الرفاه، مما يؤدي في خاتمة المطاف إلى تعميق الامساواة. وهاتان النخبتان تسيطر الأولى منهما على عقارات كثيرة في إسرائيل وخارجها وتنقل مقرات إقامتها كلما استدعت الحاجة والضائقة، أما النخبة الثانية فتسيطر على تلال الضفة الغربية المحتلة

بذريعة كوشان الهي- سماوي تزعم حيازته، فخصّصت الكثير من القطاعات والخدمات وأودعتها بأيدي الشركات الضخمة والراسماليين الكبار. كانت النتيجة تعميق انخفاض الأجور المنخفضة أصلا وزيادتها رخصاً وتقليص الميزانيات مما انعكس على الخدمات الاجتماعية التي ساءت أكثر- أي ان هذا التحول عام ١٩٨٥ قد عمق الفجوات التي كانت قائمة أصلا عام ١٩٤٨ .

بعد التقرير أوجه عديدة لانعدام المساواة في قطاعات كثيرة، منها: فتفتت شبكة الأمان الاجتماعي، وضرب حقوق عمال قطاعات مثل البناء، وتدهور مكانة ومستوى بلدات التطوير، وغياب مناطق صناعية في البلدات الغربية، واتساع الفجوات في ميزانيات السلطات المحلية، وبالطبع التكلفة العسكرية الهائلة.

وإن الأثر الأساسي للاحتلال، يشدد البحث، هو نشوء الأزمات القاسية المتتالية التي تضرب الاقتصاد الإسرائيلي كله، نتيجة لحالة الاحتلال وما تنتجه بالضرورة من مقاومة فلسطينية. وينوه الباحثان: بالطبع فإن الاقتصادي الفلسطيني يدفع ثمناً أكبر بكثير ولكن هذا لا يعني ان إسرائيل لا تدفع ثمناً، ولكن من جيوب فقرائها. ويقدّر التقرير ان الثمن الاقتصادي الذي تدفعه إسرائيل برز خصوصا بعد الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام ١٩٨٧ إذ يقدر اقتصاديون ان إسرائيل دفعت ثمناً هائلاً يقدر بـ ٢ بالمئة من قيمة الانتاج للفرد في السنة الواحدة. وهذا معناه تراجع جذي جداً ينعكس على مختلف المجالات.

وبالنسبة للأمر نفسه على الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ إذ أقر بنك إسرائيل أن «الاقتصاد يعيش في ادنى أوضاعه بشكل متواصل، ومن النوع الذي واجهه ثلاث مرات في تاريخه: في الأعوام ١٩٥٢- ١٩٥٣، ١٩٦٦- ١٩٦٧ و ١٩٨٨- ١٩٨٩. وما يميز هذه الأزمات أنها أزمت مستمرة وممتدة على سنوات.»

وبالإرقام، قدر بنك إسرائيل في وثيقة له ان «الضرر المباشر لاستمرار الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٢ تراوح ما بين ١٤٦٦ و١٧٠٩ مليار شيكل، وبما معناه ان الناتج للفرد في إسرائيل عام ٢٠٠٣ كان يمكن ان يرتفع بنسبة ١٠ بالمئة وحتى ١٥ بالمئة عما كان عليه لو لم تكن الانتفاضة» - الناجمة عن الاحتلال والتعثت عليه بالطبع. التقرير يتوقف عند السياحة على سبيل المثال. فقد كان عدد السياح في سنوات الثمانينيات يتراوح بين مليون ونصف المليون وتراجع بأكثر من الثلث في فترة الانتفاضة الثانية.

أما القضية الأهم من حيث أثر الاحتلال فهو المساس الكاسي بمستوى الحياة، ويقول البحث ان جميع دول العالم التي تدرج إسرائيل بينها قد تجيزت بارتفاع الناتج القومي للفرد. ولكن في سنوات الانتفاضة الثانية تجمد هذا الناتج لعدد من السنوات في إسرائيل، مما أدى إلى نشوء فجوة ملحوظة قياساً بدول كانت إسرائيل تتفوق عليها في سنوات سابقة. أحد الأمثلة التي يوردها التقرير من ناحية شلّ التطور الاقتصادي، هو ذلك المتعلق بالمناطق الصناعية في البلدات العربية. ففي العديد منها لا توجد أراضٍ لإقامة مناطق كعذه، ولا يوجد أيضا احتياطي أراضٍ لأي من المباني العامة. وبالإضافة إلى مصاعب لدى السلطات المحلية في هذه البلدات من حيث محدودية مداخيلها المستقلة، ما يمنعاها من تطوير بنى تحتية مجرّدة ومنتجة، ووفقا

بذريعة كوشان الهي- سماوي تزعم حيازته، فخصّصت الكثير من القطاعات والخدمات وأودعتها بأيدي الشركات الضخمة والراسماليين الكبار. كانت النتيجة تعميق انخفاض الأجور المنخفضة أصلا وزيادتها رخصاً وتقليص الميزانيات مما انعكس على الخدمات الاجتماعية التي ساءت أكثر- أي ان هذا التحول عام ١٩٨٥ قد عمق الفجوات التي كانت قائمة أصلا عام ١٩٤٨ .

بعد التقرير أوجه عديدة لانعدام المساواة في قطاعات كثيرة، منها: فتفتت شبكة الأمان الاجتماعي، وضرب حقوق عمال قطاعات مثل البناء، وتدهور مكانة ومستوى بلدات التطوير، وغياب مناطق صناعية في البلدات الغربية، واتساع الفجوات في ميزانيات السلطات المحلية، وبالطبع التكلفة العسكرية الهائلة.

وإن الأثر الأساسي للاحتلال، يشدد البحث، هو نشوء الأزمات القاسية المتتالية التي تضرب الاقتصاد الإسرائيلي كله، نتيجة لحالة الاحتلال وما تنتجه بالضرورة من مقاومة فلسطينية. وينوه الباحثان: بالطبع فإن الاقتصادي الفلسطيني يدفع ثمناً أكبر بكثير ولكن هذا لا يعني ان إسرائيل لا تدفع ثمناً، ولكن من جيوب فقرائها. ويقدّر التقرير ان الثمن الاقتصادي الذي تدفعه إسرائيل برز خصوصا بعد الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام ١٩٨٧ إذ يقدر اقتصاديون ان إسرائيل دفعت ثمناً هائلاً يقدر بـ ٢ بالمئة من قيمة الانتاج للفرد في السنة الواحدة. وهذا معناه تراجع جذي جداً ينعكس على مختلف المجالات.

وبالنسبة للأمر نفسه على الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ إذ أقر بنك إسرائيل أن «الاقتصاد يعيش في ادنى أوضاعه بشكل متواصل، ومن النوع الذي واجهه ثلاث مرات في تاريخه: في الأعوام ١٩٥٢- ١٩٥٣، ١٩٦٦- ١٩٦٧ و ١٩٨٨- ١٩٨٩. وما يميز هذه الأزمات أنها أزمت مستمرة وممتدة على سنوات.»

وبالإرقام، قدر بنك إسرائيل في وثيقة له ان «الضرر المباشر لاستمرار الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٢ تراوح ما بين ١٤٦٦ و١٧٠٩ مليار شيكل، وبما معناه ان الناتج للفرد في إسرائيل عام ٢٠٠٣ كان يمكن ان يرتفع بنسبة ١٠ بالمئة وحتى ١٥ بالمئة عما كان عليه لو لم تكن الانتفاضة» - الناجمة عن الاحتلال والتعثت عليه بالطبع. التقرير يتوقف عند السياحة على سبيل المثال. فقد كان عدد السياح في سنوات الثمانينيات يتراوح بين مليون ونصف المليون وتراجع بأكثر من الثلث في فترة الانتفاضة الثانية.

أما القضية الأهم من حيث أثر الاحتلال فهو المساس الكاسي بمستوى الحياة، ويقول البحث ان جميع دول العالم التي تدرج إسرائيل بينها قد تجيزت بارتفاع الناتج القومي للفرد. ولكن في سنوات الانتفاضة الثانية تجمد هذا الناتج لعدد من السنوات في إسرائيل، مما أدى إلى نشوء فجوة ملحوظة قياساً بدول كانت إسرائيل تتفوق عليها في سنوات سابقة. أحد الأمثلة التي يوردها التقرير من ناحية شلّ التطور الاقتصادي، هو ذلك المتعلق بالمناطق الصناعية في البلدات العربية. ففي العديد منها لا توجد أراضٍ لإقامة مناطق كعذه، ولا يوجد أيضا احتياطي أراضٍ لأي من المباني العامة. وبالإضافة إلى مصاعب لدى السلطات المحلية في هذه البلدات من حيث محدودية مداخيلها المستقلة، وما يمنعاها من تطوير بنى تحتية مجرّدة ومنتجة، ووفقا

رئيسة «الصندوق الجديد لإسرائيل» المنتهية ولايتها:

اليمن يشعر بأن الأرض تهتز من تحته ويبحث عن عدوّ يجعله "كبش فداء"!

«اليكود مسيطر على مقاليد السلطة منذ سنوات طويلة جدا لكنه لا يزال يشعر بأنه أقلية ملاحقة ويمتنع عن تقديم أجوبة حقيقية

على الأسئلة الجوهرية التي يطرحها المواطنون ولهذا بكل بساطة يحتاج هذا اليميني إلى عدو»

أردني إن كان يصل إلى ٢ ٪ من مجمل ميزانية الصندوق أصلاً».

ثلاثة خطوط حمراء!

تؤكد ليثيل، خلال المقابلة، أن «الصندوق الجديد لإسرائيل» لا يقدم الدعم المالي للجمعيات الأهلية والمنظمات المدنية المختلفة، في القطاعين اليهودي والعربي في إسرائيل، إلا «ضمن جملة من المعايير وتحت مراقبة لصيقة متواصلة، وقد قمنا بوقف الدعم والتمويل لبعض هذه الجمعيات والمنظمات لأنها تجاوزت خطوطنا الحمراء».

وردا على سؤال «ما هي خطوطكم الحمراء»، عددت ليثيل «ثلاثة خطوط حمراء مشددة جدا»، هي: ١، لا يقدم «الصندوق» أي دعم، ولا بحال من الأحوال، لأية منظمة مؤيدة لدعوة «المقاطعة، سحب الاستثمارات والعقوبات» (BDS) التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل، على الرغم من أن الأمر قانوني تاما، وذلك لأن BDS تعارض إسرائيل، وليس الاحتلال فقط. ولهذا لا يمكن أن نتعاون مع مثل هؤلاء. كانت هناك بعض التنظيمات التي شعرنا بأنها تؤيد الـ BDS فأوقفنا دعمنا لها. على الفور؛ ٢. لا يدعم «الصندوق» تنظيمات تدعو إلى تقديم مسؤولين إسرائيليين كبار (سياسيين وعسكريين) إلى محاكمات دولية بشبهة ارتكاب جرائم حرب؛ ٣. لا يقدم «الصندوق» أي دعم لرفض تأدية الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي».

وردا على سؤال آخر عما إذا كانت لا تزال متفائلة بشأن «حل الدولتين»، قالت ليثيل: «هناك انحسار كبير لهذه الفكرة وهو ما يدعو إلى القلق، لكن الأغلبية لا تزال تؤمن به، ما زالت الأغلبية تؤمن بأنه من الممكن البدء بهذه العملية، رغم أن الأغلبية تقول، من جهة أخرى، بأنها لا تؤمن بإمكانية تحقيق السلام مع الفلسطينيين خلال وقت قريب، وهذا ما يقوله، أيضا، كثيرون من اليساريين في إسرائيل. لكن هذا يختلف عند الحديث عن عملية قد تنقل المنطقة إلى حالة من التعقل، بعد بضع سنوات.»

يذكر أن ليثيل (٦٧ عاما) متزوجة من الـون ليثيل الذي أشغل في الماضي سلسلة من المناصب الدبلوماسية أبرزها مدير عام وزارة الخارجية، سفير إسرائيل في تركيا ثم في جنوب أفريقيا.

الحال بالنسبة للنساء، إذ تتباهى الدولة بحقوق النساء فيها، لكن، من كان أول من مؤل ملاحج النساء المضربات، بينما قاتل الدولة إن اليهود لا يضربون نساءهم وإن هذه «ظاهرة منتشرة بين الأغيار فقط»؟ نحن. وفي المعركة التي تشنها ميري يرغب اليوم لزيادة الموارد الثقافية لليهود الشرقيين والسكان في الضواحي البعيدة عن المركز؛ من كان أول من دعم هذه المطالبات والمنظمات التي نشطت في هذا المجال، بينما لم يكن ثمة وعي لهذا الموضوع ولم يكن مطروحا على طاولة البحث العام؟ نحن.... أشعر برضى كبير من حقيقة أن «الصندوق» هو الذي جلب العديد من القضايا التي كانت في الهوامش ووضعها في المركز؛ مثل - التحرش الجنسي، الاتجار بالنساء، ضرب النساء، حقوق ذوي المحدوديات والاحتياجات الخاصة، مساواة أجور النساء، السكن الشعبي، النضال ضد حيتان الاحتكارات وأصحاب الرساميل، ضد أرباح شركات التنقيب عن الغاز، ضد مظاهر العنصرية وغيرها الكثير - نجحتنا في جعل إسرائيل دولة أكثر عدالة».

وترى ليثيل أن «ثمة مسعى للقضاء على منظمات المجتمع المدني في إسرائيل. نتناهبو نتحدث الآن عن قانون جديد يُضاف إلى «قانون الجمعيات» ويمنع نهائيا. حصول الجمعيات على أي تمويل أجنبي. ثمة محاولة للقضاء على ما زلنا نقف بالمرصاد، لكن لا أحد يعرف إلى أين ستؤول الأمور، إذ إن القوى التي تقوم بهذه المحاولات قوية جدا وتمتلك أموالا طائلة. إنها حكومة!»

وردا على سؤال حول مصادر تمويل «الصندوق الجديد لإسرائيل» وما إذا كان صحيحا الاتهام الموجه إليه بأن الجزء الأكبر من تمويله يأتي من الاتحاد الأوروبي، لأغراض سياسية بالطبع، قالت ليثيل: «الجزء الأكبر من ميزانيتنا مصدره تبرعات سخية يقدمها أشخاص مستقلون من الولايات المتحدة، يهود صهيونيون. وهناك عدد قليل من المتبرعين الداعمين من أوروبا. لأننا نقوم بجهد تجنيدى واسع هناك، إذ لدينا فروع في بريطانيا وألمانيا وغيرها. أما ما نحصل عليه من الاتحاد الأوروبي فهو جزء قليل جدا، ولا

بذلك من مسؤوليتها عن المبادرة الاقتصادية والاجتماعية، فخصّصت الكثير من القطاعات والخدمات وأودعتها بأيدي الشركات الضخمة والراسماليين الكبار. كانت النتيجة تعميق انخفاض الأجور المنخفضة أصلا وزيادتها رخصاً وتقليص الميزانيات مما انعكس على الخدمات الاجتماعية التي ساءت أكثر- أي ان هذا التحول عام ١٩٨٥ قد عمق الفجوات التي كانت قائمة أصلا عام ١٩٤٨ .

بعد العام ١٩٦٧ حين احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية والضفة وقطاع غزة، تركز الانطباع العام السائد لدى لكثير من الإسرائيلييين وربما لدى معظمهم بأن هذا الاحتلال والمقاومة الناجمة عنه، هي مسألة سياسية وأمنية فقط، ولا تتعلق بالمسألة الاقتصادية الاجتماعية، وهذا خطأ لان «صيانة هذا الاحتلال هو أمر مكلف جدا» يمس بنقاط النمو الاقتصادي وقدرة الدولة على الاستثمار في تطوير المناطق الطرفية وتحسين الخدمات التعليمية ورفع مستوى الحياة للمواطنين، كما يؤكد البحث.

الاحتلال أبهى القضايا الاجتماعية الاقتصادية في المرتبة الثانية

يشير البحث إلى عمق المشكلة بالقول: إن «صيانة السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية» في المناطق المحتلة تحول إلى المشروع الأكبر والأهم لدى المؤسسة الحاكمة في إسرائيل، وبيّز أثر تخصيص الجهد لهذه المسألة في القضايا التي تحتل عناوين الجدل الجماهيري وعناوين الصحف، مثل الانسحاب من المناطق المحتلة أو ضمها، حل الدولة أو الدولتين، وهكذا. نتيجة لذلك، ظلت القضايا الاجتماعية الاقتصادية بجميع قطاعاتها وترفعاتها في المرتبة الثانية على الدوام.

إن إسرائيل، أشبه بالولايات المتحدة، تسيطر على اقتصادها المالي نخبة الـ ١ بالمئة الأعلى من بين نحو ٨٥ مليون مواطن. ويزيد حجم أرباح تلك النخبة وممتلكاتها بأحجام مطردة هائلة جداً تفوق سائر ملايين المواطنين. ولكن، يلاحظ الباحثان، خلافاً للولايات المتحدة توجد في إسرائيل نخبة عليا أخرى، هي النخبة السياسية وهؤلاء هم المستوطنون المنعوتون بـ «الأيديولوجيين» والذين يقطنون ويحتلون جبال الضفة الغربية. هذه مجموعة ضخمة النفوذ لديها سطوة وقوة وضع الفتيت على كل قرار أو خطوة أو طرف لا يخدم مصالحها. وهي تعرقل أي تحرك نحو تسوية تشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

وهكذا فإن النخبتين المذكورتين تعملان معاً، وبشكل يغيذي كل منهما الأخرى، على تعميق الفجوات الاقتصادية الغائية وتوسيع نطاق سياسة الرفاه، مما يؤدي في خاتمة المطاف إلى تعميق الامساواة. وهاتان النخبتان تسيطر الأولى منهما على عقارات كثيرة في إسرائيل وخارجها وتنقل مقرات إقامتها كلما استدعت الحاجة والضائقة، أما النخبة الثانية فتسيطر على تلال الضفة الغربية المحتلة

ليس معه، العالم لا يصفق للاحتلال ويبدى قلقا شديدا حيال ما يجري هنا وما سيؤول إليه من نتائج. اليكود مسيطر على مقاليد السلطة منذ سنوات طويلة جدا، لكنه لا يزال يشعر

بأنه أقلية ملاحقة ويمتنع عن تقديم أجوبة حقيقية على الأسئلة الجوهرية التي يطرحها المواطنون. ولهذا، بكل بساطة: يحتاج هذا اليمين إلى عدو. هذه أساليب معروفة في التخويف والتحريرض والتضيق بكبش فداء. فمن سيكون كبش الفداء هنا، إنذ؟».

وتضيف: «في الوضع الطبيعي، كان ينبغي أن تكون المعارضة السياسية في الواجهة وأن تكون هي العنوان لأي هجوم أو تحريض سياسي، لكن لا معارضة سياسية قوية في إسرائيل، بل هي لا تعرف حتى تحديد موقعها الأيديولوجي الصحيح في كثير من الأحيان. انظروا ما يحدث في حزب «العمل»، أما حركة «ميرتس» فهي حزب صغير أكن التقدير له والأغصائه، لكنه غير كاف. وأما «القائمة المشتركة» فلا يأخذونها في الحسبان، أصلا.. فمن هي المعارضة السياسية.. إذن؟ ... رغمًا عنا، اضطررنا نحن إلى ملء الفراغ، ولذا نتعرض للهجوم الحاد، من الذي ينشر، كل الوقت، عما يجري في هذه الدولة، ليس في قضية الاحتلال فقط، وإنما في قضايا تشكل لسب الحياة العامة أيضا، مثل التدخين، التهويد وحائط المبكى (حائط البراق) وغيرها الكثير؟ إنها منظمات المجتمع المدني فقط، والتي نمول نحن أغلبيتها الساقطة... حتى السلطة تعترف أن من يسبب لها وجع الرأس هذا هو ليس السياسيين اليسار، وإنما المنظمات الاجتماعية التي تضع لها، أحيانا، مرآة لا تحب النظر إليها. ولهذا، يشكل «الصندوق» هدفا للهجوم من قبل سياسيي اليمين ومؤيديه، بينما نحن ننشط من أجل سلامة إسرائيل على قاعدة «وثيقة الاستقلال» بكونها الوثيقة التأسيسية التي تبناها «الصندوق» لرؤيته ونشاطه.»

إسرائيل على أسس الرؤية التي وضعها مؤسسو الدولة»
تأسس «الصندوق الجديد لإسرائيل» في العام ١٩٧٩، في ولاية كاليفورنيا الأميركية، باعتباره «المنظمة العليا في

«من يدفع ثمن الاحتلال وتأثيرات الاحتلال على الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل» هو عنوان بحث صدر في تقرير قبل نحو شهر لمركز "أدفا" الناشط لتوفير معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية. أعد التقرير شلومو سيبرسكي ونوغا داغان- بوزغلو، وتشير الصورة التي يضعها هذا التقرير- إلى ان أكثر المتضررين من الاحتلال وتكاليفه الباهظة هم أصحاب المداخيل القليلة من العرب ومن اليهود. جزء من الثمن سببه استخدام الاقتصاد الإسرائيلي قوة عمل فلسطينية رخيصة - وهو ما فتح الباب أيضا أمام استيعاب واستخدام عمال أجنب من مختلف أرجاء العالم، فالاحتلال يمس الاستقرار الاقتصادي ولا يحافظ على نمو طبيعي، إذ تتبدل مؤشرات النمو الاقتصادي بموجب الحالة السياسية - الأمنية شديدة التغير، والناجمة عن احتلال المناطق الفلسطينية.

يشير التقرير إلى ان إسرائيل تعزف كواحدة من الدول المتطورة، وتضعها التقارير وسلامم التدرج الصادرة عن الأمم المتحدة في مكانة متقدمة نسبيا في مجالات الصحة والتعليم والمساواة المدنية. كذلك فجامعاتها تحتل مراكز متقدمة بين الجامعات الجيدة في العالم ولديها صناعات وخدمات تقوم على هياكلها، وكل هذا إضافة إلى الصناعات الدقيقة العسكرية وغيرها. لكن صورة إسرائيل في تقارير مجموعة OECD تتألف من تناقضات إذ أنها تتميز في الوقت نفسه بنسبة الفقر الأعلى بين دول تلك المجموعة. وتسجل واحدة من اعلى النسب في الأجور المتدنية للعمال.

الجذور تمتد حتى آثار ١٩٤٨

يقول التقرير إن هذه الازدواجية يفسرها منظور تاريخي يعود إلى الظروف التي نشأت في العام ١٩٤٨ إذ "تم جمع ثلاث مجموعات سكانية أساسية تؤلف المجتمع الإسرائيلي": أولهم اليهود الذين هاجروا مطلع القرن من أوروبا وتحكموا بمواقع الإدارة في الكيان الجديد لاحقا شكلا الوسط التجاري والمالي بمعظمه: المجموعة الثانية هي الفلسطينيون الذين بقوا في البلاد بعد الحرب (والنكية والتهجير) وفقدوا معظم أراضيهم وتحولوا من فلاحين ومزارعين إلى عمال في المهن الصعبة وفي المصانع التي يملكها يهود؛ المجموعة الثالثة هي اليهود الشرقيون (الذين جاؤوا من الدول العربية والأخرى في آسيا وأفريقيا .

ولقد طرأت تغيرات كثيرة على المجتمع الإسرائيلي في الأجيال الثلاثة المتعاقبة، وفقا للبحث، منذ ١٩٤٨ وذلك بسبب الاستثمار الحكومي في التطوير الاقتصادي والإسكان والتعليم والصحة. وأدت حرب ١٩٦٧ إلى زيادة وتضخم الجيوش والصناعات الأمنية. ولكن ظلت مع ذلك الفجوات القائمة منذ بداية سنوات الدولة ملحوظة ولموسة حتى اليوم. ففي سنة ٢٠١٥ بعد ٦٧ سنة من إقامة الدولة كانت أجور ٣١ بالمئة من الأشكناز أعلى من الأجر المتوسط و١٤ بالمئة من اليهود الشرقيين فوق ذلك الأجر، بينما ٣٨ بالمئة من العرب تتخلف أجورهم عن المتوسط.

في العام ١٩٨٥ قررت حكومة إسرائيل تبني واعتماد السياسة النيوليبرالية التي تقُدس السوق الحرة، وتملتصت

قالت راحيل ليثيل، المديرة العامة المنتهية ولايتها لـ«الصندوق الجديد لإسرائيل»، إن حملة التحريض المنهجية التي تشنها أوساط اليمين الإسرائيلي المختلفة وشخصياتها القيادية أبرزى على هذه المؤسسة (الصندوق) وسواها من منظمات المجتمع المدني الأخرى في إسرائيل، خلال السنوات الأخيرة - بيسورة أكثر حدة وكثافة خلال الأشهر الأخيرة بشكل خاص - تشكل تعبيراً عن الأزمة المتواصلة التي يعيشها اليمين الإسرائيلي وتدفعه إلى البحث عن عدو محدد يمارس ضده أساليبه التقليدية في التخويف والتحريرض.

وتعتبرت ليثيل أن الهجوم الحاد الذي شنه تأثير نتياهو، الابن البكر لرئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، على «الصندوق الجديد لإسرائيل» حين وصفه، مؤخرا، بأنه «الصندوق لإبادة إسرائيل»، هو «هجوم مثير للفضب والحرزن، معاً، لكنني أعرف أنه (الهجوم) يكشف حقيقة الابن، الأب واليمين المتطرف بشكل عام».

وكان نتنياهو الابن استخدم هذا الوصف / الاسم في سياق مدونة نشرها على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) عقب من خلالها على تحقيق أجراه مركز "مولد" - لتجديد الديمقراطية في إسرائيل" ونشره تحت عنوان "خمس أشياء لا تعرفونها عن ولي العهد"، وكتب نتنياهو الابن، في مدونته: "قرأت بعض التقارير التي نشرتها عني صفحة قدرة تولمها بصعوبة منظمة "مولد" الراديكالية والمعادية للصهيونية، التي تحصل، بدورها، على تمويل من الصندوق لإبادة إسرائيل والاتحاد الأوروبي، لم أستطع تمالك نفسي، فكتبت رداً.... فيه رسالة مني إلى جميع أعضاء الصندوق لإبادة إسرائيل وأتباعهم".

غياب المعارضة السياسية وكبش الفداء

توضح ليثيل، في مقابلة مطولة أجرتها معها مجلة «غلوبس» (٨/٨) لمناسبة إتهائها ولاية من ثماني سنوات في منصب المدير العام لـ«الصندوق الجديد لإسرائيل»، مؤخرا، أن «اليمن يشعر بأن الأرض تهتز من تحته، فالعالم

إعداد: بروهوم جرابسي

الحاخامية اليهودية تضع بواسطة شهادات «الحلال» عراقيل أمام استيراد بضائع منافسة!

*تلميحات إلى احتمال أن الحاخامية تلعب دورا في مساعدة الاحتكارات القائمة *محللون يحذرون

من استمرار غلاء أسعار البضائع بفعل شروط "الحلال" وأنظمة استصدار شهاداته*



طعام مع إشارة "كوشير" في مطعم بتل أبيب.

من أجل صد مستوردين منافسين، كي لا يخفضوا أسعار بضائعهم في السوق. يشار إلى أنه قبل شهرين، قال تقرير المراقب العام للدولة إن في جهاز استصدار شهادات الحلال فسادا واسع النطاق يتمثل في رشاوى كثيرة. وقال المحلل الاقتصادي البارز في صحيفة "هارتس" "حاميا شتراسلر" إن تقرير مراقب الدولة يستعرض جهازا فاسدا لرقابة الحلال، يديره احتكاريون مكلفون من الحاخامية العليا. ويجري الحديث عن حوالي ٤ آلاف مراقب، يمولهم أصحاب المطاعم والفنادق مرتعنين. وقد كشف المراقب خروقات فظة في شكل فحص الحلال. وروى مراقب الدولة أن مراقبي الحلال يقدمون تقارير كاذبة عن عدد ساعات عملهم، حتى نرى مثلا ٢٤ ساعة في اليوم الواحد، وهناك من سجل ٢٧ ساعة عمل في يوم واحد. كيف من الممكن أن يحدث أمر كهذا؟ فقط بعون الله".

وأضاف شتراسلر أن المجالس الدينية التي تمثل المراقبين تعرف عن الفساد، ولكنها تغضض عينونها. وقسم من العاملين في المجالس الدينية يعملون أيضا مراقبي حلال، على الرغم من أن هذا ممنوع. ولكن من ناحيتهم فإنها وصية دينية بأن يتم ابتزاز سلطة الأغراب أكثر ما يمكن. والقصد العلمانيين. وهذا وضع مريب للجانبين: صاحب المصلحة التجارية يدفع مقابل الساعات الإضافية التي لم تكن أصلا، بينما المراقب لا يشدد على الأنظمة. وبهذا يربح صاحب المصلحة ليونة وتسهيلات وغض طرف. فقط الجمهور الذي يحافظ على أكل الحلال يخسر. فهو يحصل على حلال مزيف وليس سليما.

دولا فيها نسبة كبيرة من اليهود المتزمتين "الحريديم"، وحتى من الفرق الأشد تزمًا، مثل الولايات المتحدة وفرنسا، لديها مؤسسات محلية لمنح شهادات حلال. ويأكل المتزمتون من ذلك الطعام، إلا أن إسرائيل ترفض تلك الشهادات، وتريدها حكرا على مؤسسة الحاخامية الكبرى لديها.

وقال المحلل الاقتصادي في صحيفة "ذي ماركر" إيتان أفريئيل إن الخبراء والمحللين لا يستطيعون الآن القول إن غلاء المعيشة تابع من سلسلة أسباب محلية وعالمية، ومن كلفة الصرف على الأمن، بل إن السبب الأساس قائم في الاحتكارات في سوق الأغذية، مثل شركتي شتراوس وأوسم. وأن هذه الاحتكارات تمنع بكل قوة المنافسة المفتوحة، من أجل عدم خفض الأسعار. ويقول أفريئيل "نحن نعرف أن في إسرائيل يعمل العديد من المستوردين الاحتكاريين للكثير من الشركات العالمية. ونحن نعلم من معطيات سلطة الضريبة، أن هؤلاء المستوردين هم من الأثرياء الذين يتمتعون بمداخل

دسمة". ويضيف "هناك عدة أسباب لكون أسعار المواد الغذائية عالية في إسرائيل، مقارنة مع الأسعار في العالم، وأحد هذه الأسباب هو مسألة الحلال، وهذه ليست بقصة جديدة أو غريبة عنا، فكل سلعة غذائية بحاجة إلى ختم الحلال، وبشكل ما فإن هذا الختم مكلف لنا. ويرفع الأسعار". ويتابع أفريئيل: إن كنا في ما مضى نستغرب ارتفاع الأسعار، فما هي الحاخامية العليا تزودنا بالإجابة، وهذا يتضح باعتراف مكتوب في تقرير لجنة تضم ثلاثة حاخامين مع المستشار القانوني في الحاخامية. ويضيف: إننا نفهم مما ورد أن مستوردين احتكاريين يستغلون الحاخامية، ويتعاونون معها،

اتضح في الأيام الأخيرة أن الحاخامية اليهودية العليا تعمل في الأشهر الأخيرة على عرقلة استيراد العديد من البضائع، التي من المفترض أن تنافس بضائع قائمة في السوق الإسرائيلي، ومن شأن هذا الاستيراد أن يخفض أسعار بعض أصناف البضائع. وتتذرع الحاخامية تارة بنقص الوظائف الكافية لاستصدار شهادات الحلال للبضائع المستوردة، وتارة أخرى بضرورة أن تجري فحوصات أدق على هذه البضائع. إلا أنه في التقارير الواردة هناك تلميحات إلى أن الحاخامية تلعب دورا لصالح بعض الاحتكارات، فيما طالب محللون بوضع حد لمسألة الحلال وتأثيره على الأسعار العالية.

وقد تفجرت القضية من جديد بعد أن رفضت الحاخامية استصدار شهادة حلال لاستيراد أحد أصناف الويسكي لشركة تجارية، بزعم أنه لا يوجد موظفون كافية لإنهاء المعاملات، وفحص صحة شهادة الحلال الممنوحة، وفق جواب الحاخامية للمحكمة العليا ردا على التماس تقدمت به الشركة ضد الحاخامية، طالبة إنهاء الإجراءات.

وحسب الحاخامية، فإن التغييرات في قانون الاستيراد التي بادرت لها الحكومة، تشكل عبئا إضافيا على الحاخامية، وإن الحكومة التي زادت عدد الملاكات في وزارة الصحة، لتكون قادرة على الاستيعاب اتساع الاستيراد الغذائي، لم تمنع في ذات الوقت الحاخامية ملاكات إضافية، وحسب الحاخامية، فإنها بحاجة أيضا إلى فحص مدى صحة شهادة الحلال الممنوحة لشركة الويسكي تلك، وحاليا ليس لديها القدرة لتحديد هذا. إلا أن هذا لم يقنع الصحافة الاقتصادية التي ألمحت إلى احتمال أن يكون في الحاخامية من يلعب دورا لصالح الاحتكارات القائمة.

وتقول الصحافية أورن كورين "إن الحاخامية العليا تثبت عمليا ما كنا نشك فيه منذ زمن طويل: مستوردون رسميون، وشركات عالمية، تفعل فعلها من أجل منع استيراد منافس. فهم يمنعون منع تراخيص ضرورية للاستيراد، وبهذا ينسفون احتمالات المنافسة". التي من شأنها تخفيض الأسعار، ما يجعل المستورد الرئيسي يجرأ أرباحا كبيرا على حساب المستهلكين. وتضيف كورين "إننا الآن بننا نعلم أنه انضم إلى هؤلاء جهاز مصدري شهادات حلال في الخارج".

وأشارت كورين إلى أن في رد الحاخامية للمحكمة العليا ما يمكن فهمه، بأن الحاخامية تريد إرسال موظفين من طرفها إلى خطوط الإنتاج في الخارج، ما يعني زيارات وجولات زائدة على حساب المستهلك لأن في هذا ما يرفع الأسعار، بسبب تكلفة ما تريده الحاخامية.

وما تشير له كورين قائم حاليا في قطاع اللحوم، إذ أن أسعار اللحوم في إسرائيل أعلى بنسبة تصل إلى ٣٠٪ من معدل الأسعار في الدول المتطورة، وهذا بفعل شروط الحلال، وكلفة إصدار شهادات الحلال، وخاصة على اللحوم المستوردة. ويقول مستوردون للحوم إن استيراد اللحوم من أميركا اللاتينية يستوجب إرسال ما بين ١٠ إلى ١٤ رجل دين يهوديا إلى كل مسلح سيتم الاستيراد منه، وكلفة كل رجل دين كهذا تتراوح ما بين ٦ آلاف إلى ٧ آلاف دولار شهريا، إضافة إلى تكاليف أخرى، ما يعني كلفة شهرية تصل إلى ١٠٠ ألف دولار، من أجل استيراد ٥٠ طن من اللحوم المجمدة.

وتقول سلسلة أبحاث إن متطلبات الحلال في إسرائيل عديدة جدا، وتترافق إسرائيل الاعتراف بأي شهادات حلال يهودية تأتي من الخارج، رغم أن

"المشهد" الاقتصادي

موجز اقتصادي

احتمال تسجيل تضخم سلبي للعام الرابع على التوالي

سجل التضخم المالي في إسرائيل خلال شهر تموز الماضي تراجعاً طفيفاً بنسبة ٠,٧٪، بعد التراجع "الحاد" نسبياً، الذي تم تسجيله في شهر حزيران بنسبة ٠,٧٪. وبهذا التراجع يكون التضخم المالي قد سجل في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة تراجعاً بنسبة ٠,٧٪، وفي الأشهر السبعة الأولى من العام الجاري بنسبة ٠,٧٪.

وكما وقد فقد تراجع التضخم المالي في شهر حزيران الماضي بنسبة ٠,٧٪، محدثاً مفاجأة لم تتوقعها الأوساط الاقتصادية، فهذه المرة الأولى التي يسجل فيها مثل هذا الشهر تراجعاً رغم أنه شهر موسمي، وثانياً، النسبة العالية التي تراجع بها نسبياً، إذ أن التضخم شهد في السنوات الأربع الأخيرة تراجعاً بنسب مشابهة، ولكن في الشهر الأول من كل عام، وليس في منتصف العام. كما أن التراجع في شهر تموز الماضي ليس مالوفاً، لذا اعتبرته الأوساط الاقتصادية مفاجئاً أيضاً.

وبالإعلان عن التضخم في الشهر الماضي، فإن الاحتمالات تزايدت بأن يكون إجمالي التضخم المالي في العام الجاري "سلبياً" للعام الرابع على التوالي، على الرغم من تقديرات بنك إسرائيل الأخيرة، التي تحدثت عن ارتفاع بنسبة نصف بالمئة، بعد أن كانت تقديرات سابقة تتحدث عن ارتفاع بنسبة ٠,٨٪. بينما أبهى البنك على توقعاته بارتفاع التضخم في العام المقبل بنسبة ٠,٨٪.

وحسب وتيرة التضخم في السنوات الأخيرة، فإنه في النصف الثاني من كل عام يسجل التضخم تراجعاً، وحسب وتيرة التضخم في الأشهر السبعة الأولى، فإن هذا الحال قائم في العام الجاري، إلا في حال عاد سعر صرف الدولار ليسجل ارتفاعاً حتى نهاية العام، يعيد فيه سعر الصرف إلى ما كان عليه في مطلع العام الجاري، عند محيط ٣,٧ شكيل للدولار، مقابل حوالي ٣,٥٥ شكيل حالياً.

ويقول محللون اقتصاديون إن وتيرة التضخم القائمة ستبعد لا محالة احتمالات رفع الفائدة البنكية، المستقرة منذ أقل من ثلاث سنوات عند مستوى ٠,٧٪، وهي نسبة تلامس الصفر. إذ قالت آخر تقديرات لبنك إسرائيل المركزي إن الفائدة ستعود الارتفاع في النصف الثاني من العام المقبل ٢٠١٨، لتنتهي عند مستوى نصف بالمئة، وهو ما بات مشكوكاً به.

تباطؤ في النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني

قال مكتب الإحصاء المركزي في تقرير أخير له في الأسبوع الماضي، إن النمو الاقتصادي سجل في الربع الثاني ارتفاعاً بنسبة ٢,٧٪، في حين أن النمو في الربع الثاني من العام الماضي ٢٠١٦ ارتفع بنسبة ٤٪، وهي ذات نسبة ارتفاع إجمالي النمو في العام الماضي. وعلى الرغم من أنه يبقى أقل من المفروض كي يقفز النمو عن نسبة ٣٪، إلا أنه يبقى أفضل من النمو في الربع الأول من العام الجاري، إذ ارتفع بنسبة طفيفة هي ٠,٦٪.

ويقول التقرير إن العامل الأبرز لارتفاع النمو في الربع الثاني من العام الجاري كان ارتفاع الاستهلاك الفردي بنسبة ٢,٥٪، في حين أن لمجم الارتفاع بنسبة أعلى كان تراجع الصادرات الصناعية بنسبة ٨,٨٪، في ذات الفترة.

وكان بنك إسرائيل قد رفع في تقريره الأخير تقديراته للنمو الاقتصادي للعام الجاري ٢٠١٧ إلى نسبة ٣,٤٪، بدلا من تقديرات ب ٢,٨٪، كما ورد في شهر نيسان الماضي، كما توقع البنك ارتفاع النمو في العام التالي ٢٠١٨ بنسبة ٣,٣٪.

وارتفع النمو الاقتصادي في العام الماضي ٢٠١٦، بنسبة ٤٪، وهي النسبة الأعلى منذ أربع سنوات. وقال البنك المركزي إن ركائز النمو في العام الماضي ليست من تلك التي تضمن نمواً لأمداً أبعد، وعلى الحكومة أن تعرف مواطن الضعف، وبالذات زيادة الميزانيات لمشاريع البنى التحتية، وفتح أبواب عمل أكثر أمام جمهوري "الحريديم" والعرب للاندخاط بنسبة أكبر في سوق العمل.

٦٠٠ مليون شيكل كلفة سيارات موظفي الوزارات من الخزينة العامة

قال تقرير جديد إن كلفة استخدام السيارات التي بحوزة موظفي الوزارات بلغت هذا العام ٦٠٠ مليون شيكل (١٦٧ مليون دولار) من الخزينة العامة. ويجري الحديث عن سيارات تابعة للوزارات والمؤسسات العامة، ويستخدمها موظفون في وظائف تسبح أنظمتها بذلك، أو عن سيارات خاصة للموظفين، لكن مصروفها التام من تأمين وصيانة ووقود يتم استرجاعه من الوزارة. وهذه ميزانية لا تشمل الحصة التي قد يدفعها الموظف من راتبه، في حال دلت الأنظمة على ذلك.

وتقول صحيفة "ذي ماركر" إنه يتبين من معطيات جديدة وصلت إليها من مختلف الوزارات، باستثناء وزارة الصحة التي لها أنظمة خاصة، أن عدد المستفيدين من أنظمة السيارات هذه بلغ هذا العام ٢٥ ألف موظف، في مختلف الوزارات والمؤسسات، وهذا يُعد ارتفاعاً بنسبة ٣٧٪ عما كان قائماً قبل ١٣ عاماً.

وحسب التقديرات، فإن كلفة السفريات الشهرية بالسيارة للموظف تتراوح ما بين ٣٥٠ دولاراً وحتى ٧٥٠ دولاراً، إذ إن الكلفة الأدنى هي كلفة السفريات اليومية وفق تسعيرة تحددها اتفاقيات العمل، من دون إضافات أخرى. بينما الكلفة الأعلى تشمل أيضاً تسديد مصروفات تأمين وترخيص السيارة، وهذا لموظفين ذوي مسؤوليات، أو أن اتفاقيات العمل الجماعية تضمن لهم ذلك.

ويشار إلى أن كل هذه الكلفة خاضعة لضريبة الدخل، ما يعني أن الموظف يحصل على ما بين ٧٠٪ إلى ٦٠٪ من هذه الكلفة، وأحياناً ينسب أقل إذا كان الراتب مرتفعاً.

النواب قالوا لكحلون: لا تتصادم مع الأقوياء!

*أقر الكنيست الإسرائيلي في نهاية العام الماضي قانوناً يقضي بفرض ضريبة على كل من يملك ثلاثة بيوت وأكثر إلا أن المحكمة العليا

ألغت القانون تجلوبا مع التماسات ضده بدعوى أن مسار التشريع السريع كان يشوبه خلل، إلا أن الاعتقاد السائد أن القرار

كان بتأثير الأثرياء على نواب من الائتلاف والمعارضة الذين التمسوا للمحكمة ضد القانون*

الجارية، وراوا بشراء البيوت استثمارات جيدة، تطيب في المداخل في فترة التقاعد.

إلا أنه في ضوء التطورات في السنوات العشر الأخيرة، كان لا بد لوزارة المالية أن تتحرك في كل جهة ممكنة، من أجل لجم أسعار البيوت، تسويق أكبر قدر من الأراضي، وتخطيط عدد أكبر من مشاريع الإسكان، وإزالة عوائق بيروقراطية، واستبعاد المستثمرين، وجامعي البيوت، وكل هذا من خلال فرض ضرائب.

قانون الضريبة على البيت الثالث وأكثر، ورفع ضريبة شراء البيوت، فعلا فعلهما في جزء من المهمة، ولقوا بنسبة عالية من حصة المستثمرين في شراء البيوت، من ٢٥٪ من مالكي البيوت قبل كحلون إلى ١٦٪ في الأشهر الأخيرة. ولكن هذا لم يؤد إلى تخفيض كبير في أسعار البيوت، لأن الحديث يجري عن سوق معقدة، واقعة تحت تأثيرات عديدة، وبالإمكان الافتراض بأن وزارة المالية ستحاول تمرير ذات القانون الذي رفضته المحكمة العليا، بعد إجراء تعديلات طفيفة عليه، وإذا ما تنجح في هذا فإن الوزارة ستثقل يدها على المستثمرين بطرق أخرى.

إذا كان هناك مغزى مثير من كل هذه الرواية، فإنه يتركز في قدرة كحلون على فرض ضرائب، إذ يوظف كحلون في الأشهر الأخيرة جهوداً عظيمة من أجل تحسين صورته كوزير جيد، أحضر معه برامج اقتصادية تحسن من مداخل العائلة، مثل امتيازات ضريبية وغيرها للزوجين العاملين مع أولاد صغار، وتخفيض ضرائب على الأيديحة وأجهزة الهواتف الخليوية. ومن بين أهداف هذه الإجراءات، التعويض عن الضرر الذي لحق بصورته لدى المستثمرين في البيوت والمقربين منهم، إلا أن كحلون اكتشف أن أصحاب البيوت هم ليسوا كأصحاب شركات الهواتف الخليوية، وإنما جمهور واسع ومتداخل جيداً في أروقة الكنيست والحكومة.

هذا الأمر يثير أسئلة، حول جاهزية كحلون لاتخاذ إجراءات لا تحقق الشهرة، منذ الآن وحتى نهاية ولايته، فمذ قضية سلطة البث العام، فإنه يتصرف كمن يريد حملة انتخابية في كل لحظة. ومعارضة ضريبة البيوت التي اصطلح بها، توضع لماذا اختار في بداية ولايته الاصطدام بعدد أقل من المجموعات القوية، مثل اتحاد النقابات وجهاز الأمن. إلا أنه اكتشف أن في إسرائيل ثمة مجموعات قوية أخرى ذات تأثير كبير، حتى وإن كان لا يرى وجهاً واحداً يدعمها، مثل مستثمري البيوت (الذين نشطوا من وراء الكواليس).

(يتصرف عن صحيفة "ذي ماركر")

ومع توليه وزارة المالية أراد الاستمرار في ركوب الموجة، ووضع علامة على مجالين أراد أن يخفف فيهما ارتفاع الكلفة، وبالتالي غلاء المعيشة: الجهاز البنكي، وأسعار البيوت. وعلى هذا الأساس بادر إلى تشكيل لجنة خاصة بشأن البنوك، أوصت بفصل شركات بطاقات الاعتماد عن البنوك الكبرى، من أجل تشجيع شركات الاعتماد على المنافسة. وعلى هذا الأساس أيضاً، أقدم على سلسلة إجراءات في سوق البيوت، وبضمن ذلك أن أخذ لنفسه ضمن اتفاقيات الائتلاف قسم تنظيم وتسويق الأراضي، ثم القيام بحملات تخفيض خاصة لمن يشتري بيتاً واحداً، بدعم من الحكومة وعلى حساب خزينتها. ولكننا في البنوك لم نر بعد نتائج حقيقية، لأنها ما تزال تتلك شركات بطاقات الاعتماد. أما أسعار البيوت فقد ارتفعت بنسبة ١٢٪ منذ أن تولى كحلون منصبه (قبل ٢٧ شهراً).

إن ممارسة كحلون للضغط من أجل تحقيق إنجازات واضحة لحل أزمة أسعار البيوت، جعلته يقلب كل حجر لتحقيق ما سعى له، وعلى هذا الأساس ولدت فكرة فرض ضريبة إضافية على مالكي ثلاثة بيوت وأكثر. وهذه فكرة تبلورت في قسم الميزانيات في الوزارة، واعتمدت على مبدأ أنه فقط بواسطة المس بالجيوب، سيستعد المستثمرون عن سوق البيوت، وكان من المفروض أن إجراء كهذا سيدخل لخزينة الدولة ٩٠٠ مليون شيكل سنوياً (٢٥٠ مليون دولار).

وإذا كنت تملك ثلاثة بيوت وأكثر، فبالأكيد أن هذا سيثير غضبك، أما من ناحية اقتصادية، فإن هذه فكرة صحيحة وناجعة. ففي أماكن كثيرة في العالم، يتم فرض ضرائب على المستثمرين في البيوت، من أجل منع رفع حد في أسعارها، وبذلك ضرب جمهور المواطنين. في نيوزيلندا مثلاً، ترض ضريبة على المستثمرين الأجانب في سوق البيوت، لأن المستثمرين هم في الغالب صينيون يأتون للتمتع من جهاز التعليم المحلي. ويأتي الصينيون مع أموال كثيرة، وليست لديهم مشكلة في دفع أثمان عالية على البيوت، إلا أن الحكومة تهتم بمواطنيها، ولهذا تفرض ضريبة على المستثمرين الأجانب. كما أن بلدية برلين سنت في الأونة الأخيرة قانوناً يفرض غرامات باهظة على من يؤجرون بيوتهم بأسعار عالية، بهدف منع ارتفاع أسعار البيوت.

ولكل مكان روايته، ولكن نقطة الهدف واضحة: حينما ترتفع أسعار البيوت بانفلات، يجب فحص دور المستثمرين الأقوياء، من أجل تقليص تأثيرهم. وعندنا فإن فرض الضريبة ليس موجهاً بالذات ضد المستثمرين الأجانب، وإنما ضد المستثمرين جميعاً، بمن في ذلك أناس عاديون وفروا من أموالهم

بقلم: سامي بيرنتس

تلقت وزارة المالية الإسرائيلية ومن يقف على رأسها الوزير موشيه كحلون (رئيس "كلنا")، مؤخرًا، ضربة قاسية، حينما قررت المحكمة العليا إلغاء القانون الذي بادر له كحلون مع الوزارة، لفرض ضريبة إضافية على كل من يملك بيتاً ثالثاً وأكثر بدعوى أن مسار التشريع كان يشوبه خلل. وفي قرار طويل ومفصل، قال القضاة إن كحلون ووزارته فشلًا حينما عملا على تغيير القانون في اللحظة الأخيرة، وأقراره في الكنيست بمسار سريع، ومن خلال الضغط على نواب الائتلاف، وبضمنهم رئيس لجنة المالية البرلمانية النائب موشيه غفني (حريدي).

صحيح أن وزارة المالية فشلت في أدائها، لكن منذ البداية كان واضحاً أنه لم يكن أمل للضغوط التي مارسها في هذا الشأن. وحسب الوزارة، فإن الحديث يجري عما بين ٤ آلاف إلى ٥ آلاف شخص يملك كل واحد منهم ثلاثة بيوت وأكثر، وهذا جمهور هو بغالبيته الساحقة من الأقوياء اقتصادياً، والضريبة المقترحة ليست بهذا القدر الكبير.

وإذا كان الهدف من هذا، تهدئة وتيرة بيع البيوت للاستثمارات، من أجل تحرير بيوت للسوق وزيادة العرض أمام الجمهور، فما السعي في هذا؟، إلا أنه تحالفت ضد هذه الفكرة بسرعة قوى من الائتلاف والمعارضة في الكنيست، التي أذاتها كانت ناصتة أكثر لضغوط مالكي البيوت، أكثر من الحاجة إلى تحرير أكبر كم من البيوت للسوق. كذلك في وزارة المالية كانت هناك معارضة لهذا القانون.

وعرض القانون على المحكمة العليا يطلب الغائه لم يكن مجرد إجراء عابر. ففي أحيان نادرة تتدخل المحكمة العليا في شؤون الكنيست الداخلية، لكن الكنيست تخطئ بوتيرة عالية في تمرير قوانين بمسارات تشريع متسارعة يشوبها الخلل الكثير. وبشكل ما أو لأسباب عديدة، فإن غالبية هذه القوانين لا تصل إلى المحكمة العليا، فمن أجل نقل القوانين للمحكمة - كما حدث هنا - هناك حاجة لقوى قوية أكثر وقدر كاف يسمح بأن تكون لها ثلاثة بيوت وأكثر، أو أن يكون هناك أصدقاء وداعمون لديهم ثلاثة بيوت وأكثر.

لقد اكتسب كحلون هالته بأمر واحد ووحيد: تخفيض أسعار الاتصالات الخليوية بمئات الشواكل شهرياً للمستهلك الواحد، حينما كان وزيراً للاتصالات، وقد كان هذا حدثاً خارجاً استثنائياً، وصار خلاله ثلاثة أشخاص ذوي قوة مالية ضخمة، وسيطروا على ثلاث شركات اتصالات لديها ٨ ملايين مشترك.

مع انتهاء الدورة الصيفية القصيرة: الكنيست وضع الأسس لتشريع أخطر القوانين!

***الائتلاف الحاكم أظهر تماسكا جوهريا حول السياسات اليمينية المتطرفة والقسم العريض من المعارضة متوافق مع السياسة ذاتها* لأول مرة يدخل ما يسمى بـ "قانونية القومية" إلى مسار التشريع**

وضع مشروع قانون لمنع أي انسحاب من القدس على مسار تشريع سريع يمهّد لما هو أخطر ضد القدس المحتلة* دخول مشروع قانون سلب الأموال الفلسطينية إلى مسار التشريع

كتب برهوم جرابيني:

كان العنوان الأبرز للدورة الصيفية للكنيست الإسرائيلي، التي اختتمت في نهايات تموز الماضي، "باردة" منها دورة "ساردة" من حيث وتيرة العمل البرلماني فيها، بعد عامين برلمانيين ساخنين، وإن الحكومة لم تبادر للكثير من القوانين، إلا أنه في نظرة أخرى رأينا اليهودي يستعد لاستطلاعة جديدة تصعيدية في القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، إذ بدأ يتوغل في القوانين التي كان يصعب عليه الدخول إليها من قبل. لكن الأمر الأبرز في هذه الدورة هو استمرار تماسك الائتلاف الحاكم، الذي يرتكز على ٦٦ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا، فلم تنشأ أية حالة واجه فيها الائتلاف أي حرج في تمرير أي من القوانين والقرارات، على كافة الصعد، بينما التماسك كان أقوى وأشدّ حول السياسات اليمينية المتطرفة، في حين أن المعارضة متفرقة بين ثلاثة وأحيانا أربعة اتجاهات بحسب عدد كتلتها البرلمانية.

والتماسك الأكبر نجده في كتلة الليكود، وهو تماسك الضعفاء، حول النجم الأوحّد في الحزب بنيامين نتنياهو، الذي نجح على مر السنين في القضاء على أي مراكز قوّة ضده، وأبعد شخصيات كان من الممكن أن تنافسه، أو أن تشكل نقطة جذب لمعارضيه في داخل الليكود، ورائنا أن الهزّة التي ظهرت حينما أبعاد نتنياهو موشيه يعلون عن وزارة الدفاع، لم تدم طويلا، إذ لم يجد يعلون من يسانده في الحزب، وحتى هو، الذي منحته استطلاعات الرأي قبل عام عدة مقاعد في حال خوض الانتخابات البرلمانية، غاب كليا عن استطلاعات الأشهر الأخيرة.

ويمكن القول إن جميع كتل الائتلاف الأخرى، باستثناء تحالف أحزاب المستوطنين ("البيت اليهودي")، ليست معنية بانتخابات مبكرة، إذ أنها ترى النتائج غير المريدة لها في استطلاعات الرأي، بين الثبوت في المكان، أو خسارة بعض المقاعد، بينما "البيت اليهودي" تعدّه استطلاعات الرأي بزيادة ٥٠٪ في عدد مقاعده، من ٨ اليوم إلى ١٢ مقعدا، وهي القوّة التي حصل عليها في العام ٢٠١٣. وكما يبدو فإن مصدر إعادة القوّة هو المستوطنات، أكثر من أي مكان آخر. إلا أن "البيت اليهودي" الذي يحرص من حين إلى آخر على انفعال أزمة في الائتلاف من باب "نحن هنا"، لا يبدو أنه تفرّجه استطلاعات الرأي للركض وراء انتخابات مبكرة، حيث أن اليمين الاستيطاني راض كليا عن الحكومة الحالية، باعتبارها الأفضل من بين جميع الحكومات السابقة، لذا لا يرى ما يبرر حل الائتلاف وفق الظروف الحالية.

هذا التماسك يبرز في رد فعل كتل الائتلاف الحكومي على التحقيقات

بشبهات الفساد المتورط فيها نتنياهو، إذ حظي نتنياهو بدعم شركائه في الحكومة، وأولهم كتلة تحالف أحزاب المستوطنين، وهذا ما عبر عنه زعيم التحالف، وزير التعليم نفتالي بينيت، من دعم نتنياهو في التحقيقات الجارية. كذلك زميلته وزيرة العدل آييليت شكيد، التي سارعت للصرّيح في مقابلات صحافية بأن القانون لا يلزم نتنياهو بالاستقالة من منصبه كرئيس للحكومة، حتى في حال تم تقديم لائحة اتهام ضده. وهذا الحال يسري على باقي الشركاء، الذين منهم من هو متورط في قضايا فسادا، مثل وزير الداخلية آرييه درعي (رئيس "شاس")، الذي يخضع إلى تحقيقات في قضايا فساد جديدة، بعد أن أمضى في السجن فترة ليست قليلة بعد إدانته بقضايا فساد سابقة. وفي خلفية هذا الدعم حسابات حزبية لكتل الائتلاف، ولكن أيضا حسابات سياسية لخدمة اليمين الاستيطاني.

ونشير هنا إلى أنه في أوج النشر عن شبهات الفساد ضد نتنياهو، قالت أنباء إن حزب الليكود وحزب "كلنا" بزعامة وزير المالية موشيه كلون، وهو الحزب الثاني في الائتلاف، قد اتفقا على عدم الخوض في مشاريع قوانين خلافة في الدورة الشتوية المقبلة، فتاديا لأزمات قد تؤدي إلى حل الحكومة.

المعارضة

أما المعارضة فهي متشرذمة أكثر من ذي قبل، خاصة بعد أن بات حزب "يوجد مستقبل"، بزعامة يائير لبيد، يعرض توجهات يمينية، في كثير من الأحيان تنافس اليمين المتطرف، وهذا ينعكس في انخراطه أكثر في مشاريع القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، فعلى سبيل المثال، كان هذا الحزب هو المبادر لقانون سلب أموال الضرائب الفلسطينية، الذي أقره الكنيست بالقراءة التمهيدية في الدورة الصيفية المنتهية، بموافقة الحكومة عليه. وهو القانون الذي يقضي بأن تخضع الحكومة الإسرائيلية أموالا من عائدات الضرائب الفلسطينية التي تجبئها عند المعابر الدولية، بنسب حجم المخصصات التي تدفعها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لعائلات الشهداء والأسرى. كما أن كتلة "المعسكر الصهيوني"، وفي صلبها حزب العمل، لا تعرض بديلا سياسيا واضحا لحكومة اليمين الاستيطاني. لكن حزب العمل أحدث مفاجأة في شهر تموز الماضي، بانتخاب رئيس جديد له، هو آفي غباي، حقق انتصارا على قيادة الحزب التي تحالفت مده في الجولة الثانية، وهو الذي لم يمر أكثر من ثمانية أشهر على انتسابه للحزب حتى انتخابه.

وكان غباي قد أعلن أنه سيعمل على عرض حزب العمل كحزب بديل للحكم، وهذا تصرّيح لم يظهر منه شيئا، بعد مرور ٤٠ يوما على انتخابه، إلا أن الفترة القريبة ستوضّح أكثر ما إذا هذا الحزب سيغير اتجاهاته، التي انحرفت باتجاه اليمين المتشدّد بعد الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠١٥، خاصة وأنه حزب ما زال ضعيفا في استطلاعات الرأي، وأخر توقع خسارة كتلة "المعسكر الصهيوني" التي تضم حزب العمل ثمانية مقاعد، من ٢٤ مقعدا اليوم إلى ١٦ مقعدا بحسب استطلاع نشرته صحيفة "معاريف"، وسيجول ثالثا بعد الليكود، وحزب "يوجد مستقبل"، الذي حسب ذات الاستطلاع سيرفع عدد مقاعده من ١١ مقعدا اليوم إلى ٢١ مقعدا. والاتجاه الثالث في المعارضة يضم كتلة "القائمة المشتركة"، التي تضم الأحزاب الناشطة بين فلسطينيي الداخل، وكتلة "ميرتس" اليسارية الصهيونية، فكلتا الكتلتين تتصرفان كمعارضة كلية للحكومة الحالية، مع بعض الاستثناءات الهامشية لكتلة "ميرتس".

قوانين دعم الاحتلال

في إطار القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، وجدنا تصعيّدا في نوعية هذه القوانين، إذ باتت تتوغل في قوانين كان يُعتقد أنه من الصعب دخولها إلى مسار التشريع، نظرا للخلافات الداخلية في الائتلاف. ففي الأيام الأولى للدورة الصيفية، في ١١ ايار ٢٠١٧، أقرت الهيئة العامة للكنيست، بغالبية الأصوات، بالقراءة التمهيدية، مشروع قانون ما يسمى "الدولة القومية"، بالنص الذي طرحه عضو الكنيست آفي ديختر، من حزب الليكود، وكانت مصادقة الحكومة على القانون وطرحه للتصويت أمرا مفاجئا، نظرا لحجم الخلافات الداخلية بين الأحزاب والتيارات المشاركة في الائتلاف الحكومي، وبشكل خاص بين كتلتي المتدينين المتزمتين "الحرديم"، كتلة "شاس" لليهود الشرقيين، وكتلة "يهדות هتوراة" لليهود الغربيين الأشكناز، والأخيرة هي الأكثر تشددا، نظرا لكون القانون ينص على تعريفات تتناقض مع معتقداتها الدينية.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تمّ قرار القانون بالقراءة التمهيدية، وأعلنت الحكومة في الكنيست في جلسة التصويت، أنها ستطرح بعد ٦٠ يوما نص مشروع قانون من طرفها، تعمل على صياغته لجنة وزارية خاصة، إلا أن الأيام الستين مرت، ولم يتم طرح مشروع كهذا. كذلك قرر حزب الليكود في النصف الأول من شهر تموز، تمرير مشروع قانون القومية بالقراءة الأولى، في الأسبوع الأخير من الدورة الصيفية. إلا أن المستشار القانوني للكنيست أصدر موقفا قانونيا يقول إنه من غير الممكن وضع مثل هذا القانون على

التحقيقات مع نتنياهو ومسألة الانتخابات المبكرة



الانتخابات في إسرائيل: دورات غير مكتملة تعبر عن واقع سياسي مأزوم.

مسألة الانتخابات المبكرة

من السابق لأوانه، في الظروف القائمة، رؤية نتنياهو يقدم استقالته من منصبه، وبالتالي حل الحكومة والتوجه إلى انتخابات مبكرة، فتحقيقات الشرطة، وطالما أنها ما تزال تستدعي أشخاصا للتحقيق، فهذا يعني أن توصياتها ستحتاج إلى أشهر. ومن ثم ستأتي محطة النيابة والمستشار القانوني للحكومة، الذي سيحتاج إلى أشهر، كأقل تعبير، وفي حال صادق نظريا على تقديم لوائح اتهام بهذا القدر أو ذلك، فهناك مسار خاص بمنتخبي الجمهور، عادة يحتاج إلى عدة أشهر أخرى، حتى يتم البث نهائيا في مسألة تقديم لوائح اتهام. ما يعني أننا نتحدث عن أكثر من عام، على أقل تقدير، وكل هذا في حال لم تظهر أمور جديدة، عما هو قائم حتى الآن. في المقابل، قد يختار نتنياهو التوجه إلى انتخابات مبكرة على خلفيات أخرى، ولكن قد يكون دافعه الخلفي تأجيل التحقيقات ضده، ولكن هذه مغامرة قد تتحول إلى ضربة مرثدة، وقد يدفع فيها ثمنا يتحمل بقوّة حزبه الليكود. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أنه في خريف ٢٠١٨، ستكون وفق القانون انتخابات الحكم المحلي. وفي العام ١٩٨٨ تزامن موعد هذه الانتخابات مع الموعد القانوني لانتخابات الكنيست، التي كانت آخر مرة تجري فيها بومعدها القانوني. وحينها قرر الكنيست تأجيل انتخابات الحكم المحلي لأربعة أشهر، ولا نرى أن بقوّة الأحزاب اليوم أن تخوض انتخابات مزدوجة. لذا من المحتمل أن يقرر نتنياهو إجراء انتخابات في ربيع العام المقبل، إذا لمس حاجة حزبية وشخصية له. ولكن في حال لمس تعزز مكانته، واستمرار تماسك الائتلاف القائم، قد يؤجّل الأمر إلى بحر العام ٢٠١٩، إذ أنه حسب الموعد القانوني تجري الانتخابات البرلمانية في خريف ذلك العام. في المقابل، علينا أن نأخذ بعين الاعتبار باقي المركبات، وفي هذا السياق فإن الشريك الوحيد المعني بانتخابات مبكرة ستخدم قوته البرلمانية، هو تحالف أحزاب المستوطنين، ولكن إذا قرر الانسحاب من الحكومة، سيكون تحت مساهلة اليمين الاستيطاني: "لماذا؟" و"ما الداعي لحل الحكومة الأفضل؟"، وحينها سيدفع ثمنا هو أيضا في حال لم يكن ما يقنع ذلك اليمين بهذه الخطوة.

هي قضية "يديעות أchronوت"، وإرتباطها بصحيفة "يسرائيل هيوم"، وهذا انعكس على حالة التنافس الإعلامي.

لكن بعيدا عن الضجة الإعلامية، والعناوين الصاخبة، يجب الانتباه إلى أن كل هذه القضايا ما تزال في أوج التحقيقات في الوحدة الخاصة في الشرطة، ولم تقل أية جهة إن التحقيقات شارفت على الانتهاء، ما يعني أن هذه القضايا ستحتاج لعدة أشهر على الأقل في جهاز الشرطة، حتى يتم الانتهاء من التلخيصات والتوصل إلى الاستنتاجات. وفي حال أوصت الشرطة بتقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو، فإن الأمر سينتقل فورا إلى المستشار القانوني للحكومة بصفته المدعي العام الأعلى، وهناك لا يوجد سقف زمني يلزم المستشار فعلا بالبت في توصية الشرطة، رغم وجود أنظمة كهذه أو تلك، ولكن كما رأينا في قضية فانيا كيرشנباوم، السابق ذكرها هنا، فإن الأمر احتاج إلى ٣٢ شهرا حتى تقديم لائحة الاتهام، ما يعني أن من توقع صدور لوائح اتهام ضد نتنياهو في المستقبل القريب جدا، إما أنه جهل، أو أنه يسعى وراء الإثارة للفت الأنظار وانقاذ وسائل الإعلام من تردّي أوضاعها، وليس في هذا نقد لوسائل الإعلام ورسالة الصحافة، وإنما الواقع الإسرائيلي أيضا في هذا الجانب غارق كليا في الحسابات السياسية، وسرعة أو تأجيل الضغط على الزناد يعود لهوية الشخص والبيئة السياسية حوله، ولطبيعة المسؤولين في دوائر القرار.

والمثال الأبرز في هذا الصدد كان رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، الذي اضطر للاستقالة من منصبه، بعد خمسة أشهر فقط من الإعلان عن بدء التحقيقات ضده في قضية تم لاحقا تبرئته منها، فحينها اشتغلت مكانات الشرطة والنيابة والمستشار القانوني للحكومة على مدار الساعة، وكانت القرارات متسارعة. كما أن أولمرت الضعيف في الحكومة واجه ضغوطا من بيته السياسي، حزب "كديما" المنحل، وبشكل خاص من تسيبي ليفني، التي تاقت للجلوس مكانه.

والمثال النقيض الأبرز كان أفيغдор ليبرمان، الذي واجه تحقيقات على مدى سنوات طويلة، بقضايا قبل عنها إنها قضايا الفساد الأضخم في الحكم الإسرائيلي. وبعد أيام قليلة من انتخابات ربيع ٢٠٠٩، تم الإعلان عن تحقيقات مكثفة ضد ليبرمان، وأن التوصية بتقديم لائحة اتهام ضده ستصدر عن الشرطة بعد شهرين، أي في أيار ٢٠٠٩. لكن توصية الشرطة صدرت في شهر أيلول ٢٠١٠، في حين أن القرار النهائي للمستشار القانوني للحكومة احتاج لعامين ونصف العام، بمعنى في أوائل ٢٠١٣، وبفضية هامشية جدا، بعد أن أسقط المستشار كافة التهم قبل الوصول إلى المحكمة، وطلب ليبرمان وحصل على مسار محكمة سريع، انتهى في غضون أشهر عديدة، وفرضت عليه عقوبة هامشية، لم تعرقل مواصلة توليه حقيبة وزارية، إذ أعاد سريعا إلى وزارة الخارجية. ومرة أخرى أمامنا قضية ناشطي حزب «إسرائيل بيتنا»، الذين احتاج تقديم لوائح اتهام ضدهم عامين ونصف العام. وبالتأكيد نتنياهو ليس أولمرت الضعيف، وبالتأكيد أيضا أنه ليس أقل شأنا من ليبرمان، فنتنياهو اليوم المسيطر على مقاليد السلطة بشكل غير معهود في العقود السبعة الماضية لأي رئيس وزراء إسرائيلي، وما من شك أن أدراعا عدة ستعمل على اغراق دوائر القرار في النيابة في أبحاث قد تستمر فترة طويلة تكون كافية لينتهي فيها نتنياهو ولياته الحالية على الأقل بعد أكثر من عامين، وهذا الكلام قيل هنا قبل سبعة أشهر.

وللتأكيد على ما يجري في أروقة النيابة، نقرأ ما كتب الصحافي بن كسبيت في صحيفة "معاريف" عما يحظى به نتنياهو إذ قال إنه "في سنوات حكمه الست الأولى في الحكومة حظي بحصانة جنائية مطلقة، كان هنا مستشار قانوني للحكومة لم يسمح لأي أحد بخص أي شيء حول المعلومات الكثيرة المتعلقة بنتنياهو وزوجته. الأمور بدأت تتغير وببطء عندما تولى أفيحا مندلبليت منصبه، وما زال نتنياهو يحظى بالكثير من التسهيلات على شكل "الفحص" الطويل من قبل الشرطة والتحقيق المعتدل والحدز".

نتنياهو في ديفئة حاضنة

خلفا لما واجهه أولمرت في ٢٠٠٨، في حزبه وحكومته والشارع، فإن نتنياهو يحظى بدعم واسع جدا في صفوف حزبه، وإذا كان هناك معارضون فإنهم لا

قبل أقل من أسبوعين أعلنت النيابة الإسرائيلية العامة تقديم لائحة اتهام ضد النائبية السابغة لوزير الداخلية فانيا كيرشنباوم، من حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، في قضية رشاوى طالت عشرين من أعضاء ومؤيدي الحزب في مؤسسات حكومية أو شبه رسمية. ويأتي هذا الإعلان بعد ٣٢ شهرا من الكشف عن القضية، والتحقيقات المكثفة، والتقارير الصاخبة التي نتجت في حينه بانهاير حزب ليبرمان كليا.

هذه التحقيقات ضرورية في هذه الأيام للتخفيف من لهيب التقارير الصحافية الإسرائيلية، التي توحى وكان بنيامين نتنياهو على وشك الغياب عن المسرح السياسي، على خلفية قضايا الفساد المتورط فيها، فالتحقيقات ما تزال في جهاز الشرطة ولم تنته، وستحتاج لوقت طويل جدا حتى البت بها.

وما دفع بهذه التقارير الصحافية إلى الواجهة حدثان هامان، في ظل ظروف طبيعية ما كان سيقبى نتنياهو يوما واحدا إضافيا في منصبه، بل كان سيستقيل من منصبه، ولكن هذا في دول تتمتع بسيادة القانون، ونزاهة الحكم، وليس في إسرائيل. والحدث الأول، إبرام اتفاق بين الشرطة والمدير الأسبق لمكتب نتنياهو آري هارن، بأن يكون "شاهدا ملكيا" ضد نتنياهو في قبضتي فساد، الأولى اتصالات نتنياهو بمالك صحيفة "يديעות أchronوت"، والثانية تلقيه "هدايا" سخية من الثرى أرنون ميلتشين، مقابل أن يتلقى هارو حكما مخففا في قضية فساد متورط بها. والحدث الثاني، هو بلاغ الشرطة للمحكمة العليا الإسرائيلية، ردا على أحد التماسات، بأن نتنياهو مشوهه بتلقي أموال غير مشروعة وخيانة أمانة. وتلاقى هذان الحدثان مع تقدم واضح في التحقيقات بشأن محاولة شراء غواصات عسكرية لم يكن الجيش الإسرائيلي بحاجة لها. إذ أن كل المتورطين فيها هم أشخاص مقربون من نتنياهو.

٤ ملفات فساد

يواجه نتنياهو أربع ملفات فساد، تتعلق بشبهات مالية خطيرة، وتجري الشرطة منذ عدة أشهر تحقيقات في ثلاث قضايا منها، بينما القضية الرابعة ما تزال في طور التحقيقات الأولية، ولم يتم استجواب نتنياهو بشأنها. القضية الأولى تحمل كنية "القضية ٢٠٠٠"، وفي صلبها أن نتنياهو سعى لدى مالك أكبر الصحف الإسرائيلية، "يديעות أchronوت"، أرنون موزيس، لتغيير توجهات الصحيفة كتحقيق مؤيدة لنتنياهو، مقابل أن يسن قانونا يحد من انتشار الصحيفة اليومية المجانية "يسرائيل هيوم" المؤيدة كليا لنتنياهو، ويملكها الثرى الأميركي اليهودي شلدون دلسون، اليميني العنصري المتطرف. والقضية الثانية تتعلق بحصول نتنياهو وزوجته على "هدايا" سخية جدا، تقدر بعشرات الألف الدولارات، على مر السنين، من الثرى أرنون ميلتشين، وهي القضية التي تحمل كنية "القضية ١٠٠٠"، وتسهى الشرطة لمعرفة ما هي الخدمات التي حصل عليها الثرى من نتنياهو. لكن القضية الأخطر من ناحية إسرائيلية، هي قضية صفقة شراء ثلاث غواصات عسكرية من ألمانيا، كان الجيش الإسرائيلي قد أعلن عدم حاجته لها، إلا أن نتنياهو أصر قبل أقل من عامين على شرائها، ليتضح لاحقا، أن وكلاء الشركة الألمانية هم من المقربين لنتنياهو، وأبرزهم محاميه الشخصي وقريبه فايد شيمرون.

العواصف الصحافية والمسار القضائي

كل هذه القضايا تفجرت بقوة في الشهر الأخير من العام الماضي، وحظيت بضجة اعلامية واسعة النطاق، على مدى شهرين، وهناك من بدأ بتشغيل جهاز التوقيت، لاحتساب الأيام المتبقية لنتنياهو في الحكم، ولكن نتنياهو باق في منصبه، وقد تلت تلك العاصفة عدة عواصف في الأشهر الثمانية الأخيرة، وبالإمكان القول إن هذا الملف ما زال بعيدا عن خط النهاية، بمعنى القرار النهائي بخصوص تقديم لوائح اتهام ويأتي حجم، على ضوء ما يذكر وقيل الحديث عن المسار القضائي، وعلى الرغم من أن كل الدلائل تشير إلى أن نتنياهو متورط كليا بقضايا الفساد، إلا أن ما ساهم في المصّب الإعلامي،

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

دراسة إسرائيلية جديدة تدعو إلى توطين اللاجئين في الضفة الغربية



مخيم بلاطة للاجئين في مدينة نابلس.

(رويترز)

وكذلك الأمر بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، وذلك إثر رفضهم قبول قرار التقسيم وتشجيع الفلسطينيين على الهرب، من خلال وعدهم بأنهم سيتمكنون من العودة إلى بيوتهم بعد هزم إسرائيل.

واعتبر مجلس الأمن القومي الإسرائيلي في تقريره أنه "فيما يتعلق بمسألة حق العودة، فإن على إسرائيل المطالبة بإلغاء حق العودة للفلسطينيين، لأنه ليس بالإمكان إعادة اللاجئين اليهود إلى الدول العربية، لأنهم سيغاثون من التمييز ومخاطر أخرى"، وأنه "يجب رفض الاعتبارات الفلسطينية، التي تستخدمها الأوتروا أيضا، بأن تعريف اللاجئ ينتقل بالوراثة من جيل إلى آخر، وإذا استمر العمل بموجب هذه الاعتبارات فإن هذا يعني أن نسبة كبيرة من سكان إسرائيل اليهود، من نسل اللاجئين الأصليين، سيرفون كلاجئين هم أيضا".

واعتبر تقرير مجلس الأمن القومي أن "اتفاقا دائما ينبغي أن يشمل تأسيس صندوق تعويضات دولي للاجئين اليهود، لكي لا يعوض اللاجئين أنفسهم فقط، وإنما دولة إسرائيل أيضا التي استثمرت في استيعابهم، كما أنه ينبغي تعويض اللاجئين اليهود بنسبة أعلى من اللاجئين الفلسطينيين، لأن قيمة الأملاك التي فقدوها أعلى بكثير من قيمة الأملاك التي فقدها الفلسطينيون".

إلا أن الدراسة حذرت من أن توصيات مجلس الأمن القومي تنطوي على مخاطر، "لأن المجتمع الدولي، وربما الفلسطينيين أيضا، سيسعون إلى حل 'متوازن' يتم في إطاره الاعتراف باللاجئين بصورة متبادلة ويتم اتخاذ قرار يسمح للاجئين الجانبين بالعودة إلى الدول الأصل، وبالنسبة لإسرائيل ليس فقط أن حلا كهذا غير مطروح، وإنما قد يعقد كثيرا مجموعة الحلول الواقعية للقضية".

ولا توجد مسألة وجوب إنقاذ النفس؟". وتعترف الدراسة بأنه لا توجد قضية لجوء بين اليهود من أصول عربية في إسرائيل، حتى لو أن دولا عربيا طردت يهودا أو دفعتهم إلى النزوح عنها، و"لقد تم إسكات قضية اللاجئين اليهود من الدول العربية في أعقاب تطلع إسرائيل إلى تصوير تدفق المهاجرين من الدول العربية على أنه يأتي على خلفية توجهات صهيونية، مدفوعة من الرغبة بالاندماج في المجتمع الإسرائيلي" بحسب نائب وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، داني أيلان.

وأضافت الدراسة أن رأيا إسرائيليا آخر يرى أن "حقيقة أن إسرائيل استوعبت ومنحت المواطنة بشكل فوري لمئات آلاف اللاجئين اليهود، الذين يقدر عددهم بـ ٨٠٠ ألف، في البيت القومي اليهودي، منع تحويل قضية اللاجئين اليهود إلى قضية متوارثة لأجيال". وخلافا لقضية اللاجئين الفلسطينيين، التي تشكل معاناة إنسانية بالغة، فإن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي قدم تقريرا إلى الحكومة، في العام ٢٠١١، قال فيه إنه "توجد مصلحة إسرائيلية في الربط بين قضية اللاجئين اليهود وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وينبغي وضع القميتين كجانين لعملة واحدة في أي مفاوضات حول مفاوضات الحل الدائم، وينبغي استخدام هذا الربط كوسيلة توازن مقابل مطالب اللاجئين الفلسطينيين، تستعرض أمام العالم انعدام المساواة في التعامل مع اللاجئين اليهود مقابل التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين...".

وأضاف هذا التقرير أنه "ينبغي تمثيل الدول العربية وجامعة الدول العربية مسؤولية نشوء قضية 'لجوء مزدوجة'، وهم مسؤولون عن تشجيع العنف ضد اليهود في الدول العربية وإرغامهم على ترك أملاكهم والهرب خارج الدولة،

والمغرب، في مقال في صحيفة "هارتس"، يوم الجمعة الماضي، أنه كان من الواضح في أعقاب قيام إسرائيل، أن "الدولة لا يمكن أن تبقى في الوجود مع ٦٠٠ ألف يهودي في البلاد"، و"لفت إلى أن (الحريديم) الأرثوذكس رأوا بيهود المغرب أنهم جالية ستعزز الوجود اليهودي مقابل تهديد الانصهار، وإسرائيل رأت بهم مخزونا يزود قوة بشرية لتحصين الاستيطان اليهودي ضد 'القضية الجغرافية'".

واقبس بن تون من أقوال موثقة لمندوب الكونغرس اليهودي العالمي، ألكسندر إيسترمان، الذي أشار إلى الفرق بين تاريخ يهود المغرب واليهود في أوروبا الشرقية: "برزت طوال تاريخ اليهود في أوروبا الشرقية صورة اليهودي العنوب، الذي يتأرجح من مكان إلى آخر بحثا عن ملجا يمكنه من العيش وكسب الرزق بكرامة، بينما كان الوضع معاكسا في المغرب: المغاربة تمسكوا بيهود بلادهم بكل قوتهم، من الناحيتين السياسية والاقتصادية على حد سواء".

كذلك اقتبس بن تون من كتاب لمؤرخ جهاز الموساد، العيزاز شوشاني، أنه "اتضح أن الخطر الداهم للاجئ اليهودي في المغرب لم يكن داهما، والسنوات التي انقضت منذ حصول المغرب على استقلالها لم تؤكد التقديرات القاتمة بشأن يهود المغرب، وبدلا من الاعتداءات (المتخيلة على اليهود) التي اعتبرت مفهومة، ساد التسامح، والتسامح الذي أبدته القيادة المغربية، لا تسمح بصناعة توتر وتشكيل حركة سرية (لليهود)".

كذلك اقتبس بن تون من أقوال موثقة لمدير بعثة الموساد في باريس، إفرانيم رونال، في أعقاب غرق سفينة نقلت يهود مغاربة إلى إسرائيل، بأن "هذا الحدث وضعنا أمام السؤال: هل مسموح لنا أن نشكل خطرا على حياة رجال ونساء وأطفال، بينما لا يوجد خطر فوري لتنفيذ اعتداءات عليهم

"لا حق" عودة للاجئين الفلسطينيين وعائلاتهم بموجب القانون الدولي، وأنه لا توجد سبابة لوضع يجعل فيه حل نزاع إقليمي بين مجموعتين المجموعة الأولى تستوعب أفراد المجموعة الثانية في الأراضي التي تطبق فيها حقها في تقرير المصير، على عودة رمزية لخمسة آلاف لاجئ فلسطيني إلى داخل إسرائيل.

لذلك فإن إسرائيل لن توافق بأي حال على عودة لاجئين فلسطينيين إلى داخل حدودها، على الرغم من موافقة رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، خلال عملية أنابوليس، على عودة رمزية لخمسة آلاف لاجئ فلسطيني إلى داخل إسرائيل.

وترفض إسرائيل تطبيق حق العودة، من خلال تدرعها بتحليلات للقانون الدولي، ويعتبر الموقف الرسمي الإسرائيلي، وكذلك خبراء قانون إسرائيليين، بحسب الدراسة، أنه "لأسباب كثيرة ومتنوعة، لا يعترف القانون الدولي بحق العودة الفلسطيني، ونتيجة لذلك فإنه لا يحمل دولة إسرائيل مسؤولية صصرية عن قضية اللاجئين.

وبموجب القانون الدولي، فإنه في حال طردت دولة بالقوة أناسا من أراضيها، تتحمل الدولة مسؤولية عملها، كما تلقت مسؤولية شخصية على أولئك الذين نفذوا عمليات الطرد نفسها". وتورد الدراسة ادعاءات خبراء قانون إسرائيليين، وبموجبها فإنه "حتى لو نشأت قضية اللاجئين من خلال طرد وليس في أعقاب هروب عرب أرض إسرائيل، فإنه لا يوجد في القانون الدولي أي نموذج للعودة كحل لعملية طرد محظورة، ويدعي خبراء كثيرون أن حق العودة ليس موجودا كنموذج تصحيحي لقضية اللاجئين، ولهذا السبب، على إسرائيل السواء في اتفاقيات دولية أو بتشريع داخلي".

من جهة ثانية، قالت الدراسة إن لمصطلح "مسؤولية" في هذا السياق، قدرة على اللبنة "بحيث يحتوي الروايات المتناقضة للجانبين، وذلك ليس في إطار الخطاب القانوني الملزم بحق العودة، وإنما في إطار الخطاب الرمزي". ومن هنا تحمل إسرائيل، منذ خمسينيات القرن الماضي، الدول العربية المسؤولية عن قضية اللاجئين، بادعاء أن قادة هذه الدول شجعوا الفلسطينيين على الزواج، في العام ١٩٤٨، وفي المقابل، عبر مسؤولون إسرائيليون، مثل يوسي بيلين وإيهود أولمرت، خلال المحادثات في طابا وكامب ديفيد وأنابوليس، عن إمكانية أن تدرس إسرائيل الاعتراف بمسؤولية رمزية عن قضية اللاجئين، من خلال الاعتراف بالمعاناة الفلسطينية في إطار التوصل إلى تسوية حول هذه القضية.

وقالت الدراسة إنه "يبدو أن فصل المسؤولية الرمزية عن المسؤولية القانونية هو السبيل الوحيد الذي يمكن الجانبين من التوصل لحل ما حول قضية اللاجئين، ويمكن تخيل اتفاق مقبول على الفلسطينيين وفي إطاره لا تتكرر إسرائيل لأية مسؤولية عن قضية اللاجئين، مثلما هو ليس معقولاً تخيل اتفاق مقبول على إسرائيل، وتلقى على نفسها

فيها مسؤولية قضائية عن هذه القضية".

ومن أجل منع تطبيع حق العودة للاجئين الفلسطينيين، تتحدث إسرائيل، منذ سنوات، عن وجود قضية لاجئين يهود، وزعمت الدراسة أن "سياسة حكومات الدول العربية، خاصة منذ قرار التقسيم (في العام ١٩٤٧) والحرب التي نشبت في أعقابها، لم تترك الخيار أمام الغالبية العظمى من اليهود في العالم العربي سوى البحث عن ملجا في دول أخرى، بينها دولة إسرائيل".

"لاجئون يهود"

لكن هذه الادعاءات الإسرائيلية هي مجرد مزاعم لا تستند إلى الواقع، فقد أكد المؤرخ الإسرائيلي يغال بن تون، المتخصص في تاريخ العلاقات السرية بين إسرائيل

تنكرت إسرائيل دائما للاجئين الفلسطينيين ورفضت البحث في قضيتهم، وخاصة في حق العودة، الذي تعددت به قرارات دولية من خلال الأمم المتحدة، وهي ترفض أيضا الاعتراف بأنها سبب نشوء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وترفض الاعتراف بوجود هذه القضية، في المقابل، تدعي إسرائيل أنه بالإمكان التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، بشكل ما في المستقبل، من دون التطرق إلى قضية اللاجئين، لكن إسرائيل، كدولة احتلال، ومن خلال ممارساتها على أرض الواقع في الضفة الغربية خصوصا، تمنع تطبيق حق العودة، ولو لنسج من اللاجئين، في الدولة الفلسطينية عندما تقوم، قضية اللاجئين ودور إسرائيل في حلها، بشكل جزئي وغير عادل، هما محور دراسة صدرت مؤخرا عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، بعنوان "قضية اللاجئين الفلسطينيين ومصطلح إسرائيل"، أعدها الخبير الإسرائيلي في النزاعات الإقليمية يهودا غرينفيلد - غيلات.

ورأت الدراسة أن "لإسرائيل مصلحة واضحة في بلورة حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود الخط الأخضر"، لكن تعامل إسرائيل مع هذه القضية يعتبر أن "قضية اللاجئين لا تخصها، رغم أن مفهوما كهذا بعيد جدا عن الواقع، إذ على الرغم من أن التقدير في إسرائيل هو أن جوهر الحل لقضية اللاجئين هو خارج حدودها الدائمة هو تقدير واقعي، فإن قضية اللاجئين بمجملها تخص إسرائيل في كافة المستويات، الرمزية والاقتصادية وخصوصا الأمنية، إذ أن أية إمكانية لحل قضية اللاجئين ستجلب مئات آلاف اللاجئين من لبنان وسورية والأردن إلى مكان قريب من حدود إسرائيل".

وتنطلق الدراسة من أن توطين اللاجئين سيكون في الضفة الغربية وقطاع غزة "ومناطق ستضم إلى الدولة الفلسطينية في إطار اتفاق دائم"، وأضافت أن "مصلحة إسرائيل الأولى هي أن يتم استيعاب هذه المجموعة بأفضل حال في المجتمع والاقتصاد والدولة الفلسطينية عندما تقوم، إذ أن الفشل في استيعاب اللاجئين الفلسطينيين في الدولة الفلسطينية المستقبلية ليس من شأنه أن يؤدي إلى انحصار المجتمع الفلسطيني فقط، وإنما إلى وضع تحد سياسي - أمني كبير عند حدود إسرائيل، والمطلوب خلق ظرف لحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني واستيعاب لائق لمئات آلاف اللاجئين في الضفة الغربية".

وأضافت الدراسة أن "نظاما فلسطينيا مستقرا من الناحيتين الاقتصادية والأمنية، ومنسقا مع إسرائيل، سيمكن استئقرارا أكبر للمنطقة كلها، وسيخفف العبء الأمني على إسرائيل ويشجع اقتصادها بواسطة إنشاء أسواق جديدة للتجارة والتصدير، وهذا مثال واضح على اكتساب 'السلام الاقتصادي' أهمية أكبر، ليس كبدل لعملية سياسية، وإنما لأن عملية سياسية لا يمكنها أن تستمر من دون 'سلام اقتصادي'".

وتهدف هذه الدراسة إلى "تطوير خطة نظرية لتوطين لاجئين فلسطينيين خارج حدود إسرائيل، وأن يكون بالإمكان تطبيقها في إطار اتفاق على أساس حل الدولتين القوميتين، وكمرحلة في عملية سياسية نحو اتفاق، وحتى كخطوة لا تكون في إطار عملية سياسية أو اتفاق". واعتبرت الدراسة أن هذه "الخطة النظرية" من شأنها أن "تحظى بتأييد ودعم المجتمع الدولي".

موقف إسرائيل من حق العودة

تشدد الدراسة على أنه "مثلما لا يمكن التوصل لاتفاق إسرائيلي - فلسطيني يُسمح في إطاره بـ'عودة' جميع اللاجئين إلى داخل إسرائيل، فإنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق بين الجانبين لا يشمل عناصر رمزية تتحمل في إطارها إسرائيل مسؤولية معينة عن قضية اللاجئين". إذ أن الموقف الإسرائيلي الرسمي يدعي، وفقا للدراسة، أنه

حق عودة اللاجئين و«المنطقة ج» في الضفة الغربية!

لعدة أسباب: أولا، عدد المساكن في المستوطنات التي سيتم إخلاؤها في أسوأ الاحتمالات هو حوالي ٣٥ ألفا، وتشكل ١٥٪ فقط من التقديرات حيال الطلب الفلسطيني لحلول السكن. ثانيا، توزيع كهذا سينشئ فجوات وانعدام مساواة جوهري، لأن مواصفات بناء المساكن في المستوطنات أعلى بكثير من المواصفات الفلسطينية، وسيكون من الصعب توفير حصول لاجئين على بيوت توجد فيها مكيفات هوائية، وساحات خضراء، وبرك سباحة أحيانا، بينما يبقى لاجئون آخرون في مخيمات اللاجئين المكتظة".

وبحسب الدراسة، فإن «أي برنامج حكومي 'لتوزيع' أملاك المستوطنين على اللاجئين قد يتحول بسهولة وبسرعة إلى حلبة فساد، في المقابل، ينبغي النظر إلى مخزون البيوت في المستوطنات على أنه جزء من مخزون الأراضي القومي ودمجه في إستراتيجية التطوير الوطني للدولة الفلسطينية، ومثال لذلك هو بيع محتمل لهذه البيوت في السوق الحرة وتمويل بنية اجتماعية ومادية، وفي جميع الأحوال، تتطلب إدارة هذه القضية التعامل بحساسية بالغة وشفافية مطلقة وإشراف خارجي». واعتبرت الدراسة أن "تفكيك مخيمات اللاجئين ليس ممكنا وليس عقلانيا، وفي أي سيناريو مستقبلي للحل الدائم، سيستمر عدد معين من اللاجئين بالسكن في مكانهم الحالي، في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن، ولا ينبغي التخطيط لنقلهم إلى مدن وأحياء جديدة، ورغم ذلك، يتوقع أن يعمل سكان المخيمات إجراء تحسين معين لسكانهم، كذلك سيكون بالإمكان، بواسطة أموال التعويضات، تمويل أعمال ترميم وتحسين البنية التحتية في مخيمات اللاجئين الموجودة".

وأدعت الدراسة أنه «في حالات كثيرة، باتت مخيمات اللاجئين جزءا عضويا من النسيج الحضري الموجود، وجرى ربطها بشبكات المياه والكهرباء والبنية التحتية الأخرى، وتشكل ردا لائقا على احتياجات السكن لسكانها. كما أنه توجد فيها سوق عقارات متفاعلة، ويتعين على خطة اقتصادية لعودة اللاجئين أن تأخذ بالحسبان دمج هذا المخيمات بها على النحو الأمثل، من خلال وضع خطة للأمد الطويل تتولى تنظيم الملكية على الأملاك والشقق فيها وتحافظ على الشبكات الاجتماعية والتجارية داخلها».

في المنطقة ج، وتمنع بشكل فعلي تطويرها، وحتى العام ٢٠١٦ جرى إعداد ١٠٨ كرائط هيكلية، وصادقت "الإدارة المدنية" على ثلاث خرائط منها فقط. لكن المنظمة أشارت إلى أنه حتى هذه الخرائط التي صادقت عليها "الإدارة المدنية" تم وضعها من دون التشاور مع سكان القرى الفلسطينية ومن دون إمكانية تطوير المجتمعات فيها.

وأشارت الدراسة إلى أنه بسبب الاحتمال الضئيل لحصول السكان الفلسطينيين في المنطقة ج على تصاريح بناء فدان البناء غير القانوني تحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار، ونقلت الدراسة عن معطيات "الإدارة المدنية" أنه خلال السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠١٢، قدم الفلسطينيون ٣٧٥٠ طلبا للحصول على تصاريح بناء، تمت المصادقة على ٢١١ طلبا منها فقط، في المقابل، فإن عدد أوامر هدم بيوت الفلسطينيين في المنطقة ج خلال هذه السنوات كان يعادل ٧٦٦ أمر هدم سنويا، وتم هدم ٣٠٠٠ منزل تقريبا خلال هذه الفترة.

كذلك تعرقل إسرائيل بواسطة "الإدارة المدنية" تنفيذ مخططات لبناء بنية تحتية وتقديم خدمات تعليم وصحة من جانب السلطة الفلسطينية وجهات دولية إلى السكان الفلسطينيين في المنطقة ج، وهذا يشمل عرقلة بناء مدارس وعيادات وحفر آبار ونقل مياه ومشاريع صرف صحي وشق شوارع، وتؤثر هذه الممارسات الإسرائيلية على أعمال تطوير في المنطقة أ والمنطقة ب، لأنه في حالات عديدة يستوجب تطوير البنية التحتية خطة إقليمية وتواصل تخطيطي.

"المستوطنات ليست لسكن اللاجئين!"

اعتبرت الدراسة أن المستوطنات التي قد يتم إخلاؤها لا يمكنها أن تشكل حلا سكنيا للاجئين العائدين، رغم أن الكثير من المنشغلين في قضية اللاجئين يعتقدون أنه في حال إخلاء إسرائيل لمستوطنات في إطار اتفاق إسرائيلي - فلسطيني دائم، يمكن استخدامها لسكن اللاجئين الذي يقرون العودة إلى الضفة الغربية.

وقالت الدراسة في هذا السياق إنه "على الرغم من أنه في حالات معينة يمكن أن تشكل المستوطنات حلا لمساكنة السكن التي قد تتطور مع عودة اللاجئين، إلا أن منح هذه المساكن للاجئين ينطوي على إشكالية وذلك

في هذه المنطقة، وتوفير الخدمات العامة وتشغيلها. وتخضع الإدارة المدنية لمنسق أعمال الحكومة في المناطق (المحتلة) التابع لوزارة الدفاع (الإسرائيلية)، ولذلك فإن سيطرة وسياسة إسرائيل في المنطقة ج لها تأثير حاسم على مجمل سكان الضفة الغربية، في أعقاب تقسيم المناطق (أي الضفة الغربية) إلى مناطق مختلفة في إطار الاتفاق المرحلي".

وشددت الدراسة على أن المنطقة ج، التي يسكنها عدد قليل نسبيا من الفلسطينيين، تشكل احتياطي الأراضي الأساسي في الضفة، لأن المنطقة أ والمنطقة ب تشتملان التجمعات السكانية الكبرى، في "في" المنطقة ج يوجد احتياط الأراضي للسكان الفلسطينيين وإمكانية تطوير المدن والبلدات والقرى الفلسطينية واقتصاد الضفة الغربية، وتشمل الكسارات ومصادر المياه والزراعة ومناطق الرعي والمناطق الصناعية والسياحية".

وأضافت الدراسة أن "الإدارة المدنية تؤثر على نشاط الفلسطينيين في المنطقة ج بأشكال مختلفة: ٦٣٪ من الأراضي في المنطقة ج تقع ضمن مناطق نفوذ المجالس الإقليمية الإسرائيلية (المستوطنات) وتسد الطريق أمام التطور الفلسطيني؛ قسم كبير من الأراضي حوالي ٣١ مليون دونم- معلن عنه كإراضي دولة، وغالبيتها العظمى تم تحويلها لاستخدام المستودات الصهيبونية والوزارات الإسرائيلية وشركات عامة وخاصة ومجالس إقليمية ومحلية للمستوطنات؛ ٨٧٠٠ دونم فقط (من أصل ٣٣ مليون دونم) تم تخصيصها لجهات فلسطينية منذ العام ١٩٦٧، مناطق إطلاق النار تمتد على مساحة تعادل ٣٠٪ من مساحة المنطقة ج، الخارطة الهيكلية للشوارع (التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي) أنشأت وضعا جعلت فيه ٧٠٪ من مساحة المنطقة ج خارج قدرة التطوير الفلسطينية".

إضافة إلى ذلك، أكدت تقارير منظمة "بكموم" الحقوقية الإسرائيلية أن "الإدارة المدنية" فرضت قيودا كثيرة على التطوير حتى في المناطق التي بالإمكان تنفيذ أعمال تطوير فلسطينية فيها، وعمليا، يسمح للفلسطينيين بتنفيذ أعمال تطوير في جزء صغير جدا في المنطقة ج لا تتعدى مساحته ٠،٧٪ من مساحة المنطقة ج. وقالت المنظمة إن "الإدارة المدنية" تعرقل وضع خرائط هيكلية لحوالي ٩٠٪ من القرى الفلسطينية

تطرحت الدراسة الصادرة عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، حلا لحق العودة للاجئين الفلسطينيين من خلال توطينهم في المنطقة ج في الضفة الغربية، التي تشكل مساحتها ٦٠٪ من مساحة الضفة، وبموجب الاتفاقيات المرحلية، اتفاقيات أوسلو، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذه المنطقة تخضع للسيطرة الإدارية والأمنية الإسرائيلية.

وأشارت الدراسة إلى أنه يتم التعبير عن السيطرة المدنية الإسرائيلية على المنطقة ج من خلال ممارسة سياسات الأرض والتطوير، والسيطرة على توزيع الأراضي، ووضع مخططات ومنع تصاريح لبناء مساكن وبنية تحتية، ورغم أن خدمات التعليم والصحة في هذه المنطقة توفرها السلطة الفلسطينية، لكن المسؤولية عن إقامة البنية التحتية لهذه الخدمات خاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

ويسكن في المنطقة ج، بحسب الدراسة، ٧٠ ألف فلسطيني في قرى تقع داخل هذه المنطقة، وهناك ١١٠ ألف فلسطيني يسكنون في حوالي ٣٠٠ قرية جزء من مساحتها يقع في المنطقة ج والأجزاء الأخرى من هذه القرى تقع في المنطقة أ أو ب، والمنطقة ج هي الوحيدة من بين مناطق الضفة الغربية التي يوجد فيها تواصل جغرافي.

لكن توجد في المنطقة ج جميع المستوطنات في الضفة الغربية، البالغ عددها ١٢٥ مستوطنة، أقيمت في أعقاب الاحتلال الإسرائيلي في العام ١٩٦٧، كذلك توجد في هذه المنطقة أكثر من ١٠٠ بؤرة استيطانية عشوائية، كما تقع في هذه المنطقة معظم شبكة شوارع الضفة الغربية ومعظم مناطق غور الأردن، ويسكن فيها، بموجب إحصائيات العام ٢٠١٥، ٣٦٦ ألف مستوطن، وهذا لا يشمل سكان المستوطنات في القدس المحتلة، وتبلغ مساحة المستوطنات والبؤر الاستيطانية العشوائية وشبكة الشوارع في المنطقة ج حوالي ١٣ مليون دونم، وتشكل ٣٧٪ من مساحة الضفة، وتوفر "الإدارة المدنية"، وهي ذراع دولة الاحتلال الإسرائيلية، التي أقيمت في العام ١٩٨١، بادعاء أنها بديل للحك العسكري ولتمهيد لحكم ذاتي فلسطيني بموجب محادثات السلام بين إسرائيل ومصر، الاحتياجات المدنية للمستوطنين.

ويجسب الدراسة، فإن "مهمة الإدارة المدنية هي إدارة الشؤون المدنية

هاجس تكاثر الحريديم يخيم على مخططات إسرائيل المستقبلية

تقرير رسمي يتوقع ارتفاع نسبة السكان في إسرائيل بنسبة ٥٦٪ حتى العام ٢٠٤٠ *نسبة ارتفاع الحريديم ٧٧٪ مقابل ٣٥٪ بين الجمهور العلماني و٥٦٪ بين العرب



الحريديم، تزايد عددي مطرد.

٦٥ ألف مستوطن من الحريديم، تليها مستوطنة بيتار عيليت جنوبي مدينة القدس وغربي مدينة بيت لحم، وفيها أكثر من ٤٥ ألف مستوطن، ومستوطنة إلعاد الواقعة على خط التماس مع توغل في الضفة وفيها أقل من ٢٠ ألف مستوطن. وعمليا فإن عدد المستوطنين من الحريديم بات قرابة ٤٠٪ من اجمالي مستوطني الضفة، وقريبا سيتجاوزون النصف.

وقد أعلنت الحكومة عن مشروع لإقامة مدينة جديدة للحريديم وهدمهم في شمال صحراء النقب، في حين أنها خصصت حيا للحريديم في مدينة نتسيرت عيليت الجائئة على أراضي مدينة الناصرة وعدة قرى بجوارها. لصد تزايد العرب في المدينة الذين باتوا فعليا ٣٠٪. ورسما ٢٣٪. كذلك قررت الحكومة تخصيص مدينة "حريش" المقامة هي أيضا في شمال منطقة المثلث، بالقرب من أم الفحم، للحريديم، لمحاولة اختراق تلك المنطقة العربية.

ويقول رئيس المجلس الوطني للشؤون الاجتماعية الاقتصادية أفي سمحون إن على جميع الوزارات أن تسخر قدراتها لإنجاح مشاريع تهدف إلى توزيع السكان جغرافيا، وهذا على جميع الصعيد، إن كان الاسكان أو البنى التحتية أو جهاز التعليم والصحة.

يشار هنا إلى أن كل الحكومات الإسرائيلية وضعت على مر عشرات السنين مخططات لنقل اليهود إلى منطقتي الشمال والجنوب حيث نسبة العرب عالية، وتبلغ نسبة العرب في الشمال ٥٣٪. وفي صحراء النقب ما يقارب ٤٠٪. ولم تنجح كل هذه المخططات، على الرغم من كل المفريات والامتيازات التي تدفع لمن ينتقل إلى هاتين المنطقتين، والسبب الأكبر هو أن الجيل الشاب ما أن ينهي الخدمة العسكرية أو لاحقا التعليم الأكاديمي أو التأهيل المهني، حتى يتوجه إلى مركز البلاد، كونه المنطقة الاقتصادية الأثنى وذات فرص العمل الأكبر.

ويبغع الهاجس من ارتفاع نسبة الحريديم أساسا، من كونهم مجتمعا مغفلقا على ذاته، لا يخترق في الحياة العامة بالقدر الكافي، ولا يخترق الرجال فيه في سوق العمل بنسبة كافية، إذ حسب التقديرات فإن نسبة انخراطهم في حدود ٥١٪ لمن هم في جيل العمل من ٢٥ إلى ٦٤ عاما، مقابل حوالي ٨٠٪ بين الجمهور العلماني. بينما في الشريحة العمرية من ١٥ إلى ٦٤ عاما، لا ترتفع النسبة عن ٤٤٪. مقابل ٦٤٪ بين الجمهور العلماني. كما أنهم يعيشون حياة تشفقية، واستهلاكهم أساسي غير عصري، وهم يمتنعون عن الانخراط في الخدمة العسكرية الإلزامية.

أما اتباع التيار الديني الصهيوني فهم منخرطون في الحياة العامة، ولا يوجد لديهم هاجس اقتصادي أو عسكري، لكنهم يزدادون تشددا دينيا، وياتوا يتلاقون أكثر من ذي قبل مع جمهور "الحريديم" في الشؤون الدينية، ما يزيد من مخاطر الكراهة الدينية أكثر مما هو قائم حاليا.

وكان بحث أكاديمي صدر في ربيع العام الجاري، للبروفسور المختص بالبيئة والديمقراطية ألون طال، حذر من نسب التكاثر السكاني العالية، ويشكل خاص لدى جمهور المتدينين المتمزجين "الحريديم"، والمتدينين بشكل عام. وقال إن عدد سكان إسرائيل سيصل في العام ٢٠٥٠ إلى ٢٣ مليوناً، ومن المؤكد هنا أن الحديث يجري عن فلسطين التاريخية. ويقول هذا البحث إن البلاد باتت الأكثر اكتظاظا بين الدول المطورة. ويطلب طال تدخل الحكومة بشكل أو بآخر بما يضمن فرض قيود على الولادات، ويقول: تاملوا بهذه التقديرات، وبحال الاختناقات المرورية اليوم، وكيف سيكون حالها في تلك السنين. وحالة الاكتظاظ في الصفوف التعليمية المدرسية، وطوابير الانتظار المختلفة، وكيف سيكون الحال في تلك السنين.

ويضيف البروفسور طال "في ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، فإنني أذكر عنوانا صارخا في صحيفة في العام ١٩٨٥ بأنه بعد عقد من الزمن، ستكون هنا أغلبية عربية. ومنذ ذلك الحين حصل الكثير من الأمور، مثل تشجيع الولادة وموجات الهجرة إلى إسرائيل. وهذا ما أدى إلى تغيير في المعادلات الديمغرافية بين العرب واليهود، لصالح اليهود، ولكن لدى الجمهور العربي توجد سنويا ٤٠ ألف ولادة، وهذا عدد ثابت منذ ٢٠ عاما. وبين اليهود فإن عدد الولادات يتراوح ما بين ١٠٠ ألف إلى ١٢٠ ألفا، وعلى الرغم من هذا، يوجد سياسيون يفضلون تشويه الصورة، ليدعوا أن التهديد الديمغرافي من العرب ما يزال قائما، ولهذا فإن مهمتنا في الأكاديميا أن نقل الحقيقة"، وهو يقصد أن "التهديد" لم يعد من العرب.

التوزيع الجغرافي

كل الصحافة الاقتصادية التي نشرت أخبارا عن تقرير المجلس الوطني للشؤون الاجتماعية الاقتصادية، ركزت بشكل خاص على تكاثر الحريديم، لأن العنوان المركزي للبحث كان مشكلة الاسكان، والتوزيع الجغرافي للسكان في جميع أنحاء البلاد. وحسب تقديرات التقرير، فإن قرابة ٥ ملايين، بمعنى قرابة ٣٨٪ من السكان، ستعيش في منطقة تل أبيب الكبرى، بما فيها منطقة الوسط. ويضاف لهم أكثر من ١٢٪ في منطقة القدس المحتلة، وأكثر من ١١٫٥٪ في منطقة حيفا. وهذا يقول أن أكثر من نسبة ٦١٪ ستعيش في هذه المناطق، بينما منطقتا الجليل شمالا والنقب جنوبا ستبقان أقل من حيث الكثافة، وهذا ما يؤكد فشل مخططات توزيع السكان، علما أن هذه المخططات تقول إن أكثر من ٦٥٪ من اليهود يعيشون في وسط البلاد، في حيفا الساحلية، مروراً بتل أبيب، وحتى القدس.

ويقول التقرير إن نسبة اليهود من غير "الحريديم"، بمعنى العلمانيين، ومعهم التيار الديني الصهيوني، ستتراجع في منطقة تل أبيب الكبرى

صدرت في الأيام الأخيرة معطيات جديدة حول توقعات التركيبة السكانية المستقبلية لإسرائيل، يستدل منها أن الهاجس الأكبر هو التزايد الحاد في أعداد المتدينين المتمزجين، "الحريديم"، الذين ستزداد أعدادهم حتى العام ٢٠٤٠، بنسبة ٧٧٪، وهي نسبة تقل عن توقعات أبحاث أخرى، بينما بين الجمهور العلماني اليهودي سترتفع أعداده بنسبة ٣٥٪، أما العرب فإن نسبة تزايدهم ستكون ٥٦٪. ولهذا عاد الحديث مجددا عن التوزيع الديمغرافي في أوساط اليهود، إذ أن كل المشاريع التي طرحت على مر السنين، سجلت الفشل تلو الفشل في تحقيق أهدافها الموضوعية.

وظهرت هذه التقديرات في اجتماع للمجلس الوطني للشؤون الاجتماعية الاقتصادية الأول في الأيام الأخيرة، وتستند إلى معطيات العام ٢٠١٥، وتبني النسب المئوية على أساس ٢٥ عاما، بمعنى حتى العام ٢٠٤٠. وهي تتطرق فقط لحملة الجنسية أو الإقامة الإسرائيلية، وتقصد في إسرائيل والمستوطنين في الضفة، والفلسطينيين في القدس المحتلة، والسوريين في مرتفعات الجولان المحتلة.

والتقرير الأول أن عدد السكان سيرتفع من ٨ر٤٥ مليون نسمة قبل عامين، إلى ١٣ر٢١ مليون نسمة في العام ٢٠٤٠. وهذا يضم كما ذكر حوالي ٤٦٠ ألف مقدسي، ولربما ما سيكون ٣٠ ألف مسوري في مرتفعات الجولان. ويشكل زيادة بنسبة ٥٦٪. لكن هذه الزيادة العامة ليست هي المسألة التي ظهرت بشكل واضح في التقرير، وإنما التغيرات الديمغرافية التي تشغل المؤسسة الإسرائيلية منذ بدايات سنوات الالفين، إذ أن المتدينين المتمزجين "الحريديم" سيكتاثرون خلال ٢٥ عاما، بنسبة ٧٧٪. مقابل ٣٥٪ لدى اليهود العلمانيين، وكما يبدو فإن البحث يأخذ بالحسبان تراجعاً ما في نسبة التكاثر لدى الحريديم، التي تعد من أعلى النسب في العالم، إن لم تكن الأعلى، بعد الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع معدل الأعمار، خلافا لما هو قائم في الدول الفقيرة، التي فيها معدلات الولادة عالية. ويتبع نسبة تكاثرهم حوالي ٢٠ر١٢، وبعدم نسبة التيار الديني الصهيوني - ٢٠ر٨. أما نسبة تكاثر اليهود العلمانيين فهي في حدود ١٤ر١، بينما نسبة تكاثر العرب تراجعت في السنوات الأخيرة إلى ٢٦ر١، بعد أن كانت في سنوات سابقة أكثر من ٣٤ر٣.

ونشير هنا إلى أن التقرير الذي عرض على المجلس المذكور، لا يتطرق إلى نسبة تكاثر المتدينين في التيار الديني الصهيوني، لأنهم ليسوا من ذوي المتطلبات الخاصة على مستوى الحياة العامة، باستثناء جهاز التعليم، بينما "الحريديم" يطلون لأنفسهم تجمعات سكنية خاصة بهم، والأفضل بلدات كاملة، أو أحياء ومناطق سكنية في المدن الكبرى، منعا للاختلاط مع الجمهور العلماني.

اللافت في التقرير المذكور أنه من التقارير الرسمية النادرة جدا، التي رفعت نسبة "الحريديم" من اجمالي السكان، فهذا التقرير يقول إنه في العام ٢٠١٥ كانت نسبتهم ١١٣٪. بينما أبحاث أخرى تحدثت عن أكثر من ١٣٪. في حين أن التقارير الرسمية تتحدث عن لا أكثر من ١٠٪. ويتوقع التقرير أن ترتفع نسبة "الحريديم" من اجمالي السكان في العام ٢٠٤٠، إلى ١٩ر١٪. وفي حساب آخر، فإن هذا يعني أنهم سيكثرون أكثر من ٢٥٪ من اجمالي اليهود الإسرائيلييين.

وهذا التقدير أقل مما ورد، في بحث أجري في جامعة حيفا ونشر قبل ٧ سنوات، فذاك التقرير توقع أن تكون نسبة "الحريديم" والمتدينين من التيار الديني الصهيوني في العام ٢٠٣٠ في حدود ٢٠٪ من اجمالي السكان، ما يعني ٦٥٪ من اجمالي اليهود، بينما هذا التقرير يتوقع ارتفاع نسبة الحريديم في العام ٢٠٣٠ إلى ١٦٪ من اجمالي السكان، في حين أن نسبة التيار الديني الصهيوني تكون عادة أكثر بقليل من هذه النسبة.

حالة ترقب لاحتمال بيع «يديעות أحرونوت» أكبر الصحف الإسرائيلية!

***الثري الفرنسي الإسرائيلي من أصل مغربي باتريك ديرهي قد يشتري مرحليا ٣٤٪ من أسهم الصحيفة، ليتقدم من ثم نحو السيطرة الكلية على الصحيفة**

ديرهي تجنّس إسرائيليا قبل عامين ويتربع في المرتبة الأولى لقائمة كبار الأثرياء الإسرائيليين *اسم ديرهي ما زال بعيدا عن الحلبة السياسية وقد يكون هذا مسألة وقت

الثري الأمريكي الإسرائيلي حاييم سبان، وتشهد إسرائيل منذ سنوات التسعين الأولى عملية تمت بشكل تدريجي حتى نهاية سنوات التسعين، ومن ثم حتى الآن، سطر فيها حيطان المال على وسائل الإعلام المختلفة، وبشكل خاص على الصحف الكبرى ومحطات التلفزة واسعة الانتشار، وبشكل خاص القناتين الثانية والعاشرة، وهذه القضية طرحت أكثر من مرة على بساط البحث في الكنيست وفي أوساط معينة.

وتحولت هذه القضية لاحقا إلى مصدر قلق، خاصة وأن وسائل الإعلام، وهي ليست مرحية، تحولت إلى أداة ضغط بيد حيطان المال على السياسيين، بدءا من رأس الهرم، في سعي لتحقيق مصالحهم الاقتصادية، من خلال السياسة الاقتصادية، والقوانين والاجراءات اللازمة لمصالحهم، فسوق الإعلام هي سوق ضعيفة، والأرباح فيها قليلة جدا وهامشية، وغالبية الأظر التي تعمل فيها في السنوات الأخيرة تعاني من تراجع مالي كبير جدا، يجعلها غير حية في وجه الأزمات، وأحد أسباب هذا الضعف هو التغيرات المتسارعة في سوق الإعلام، وأمام وضع كهذا تتحول وسائل الإعلام من ذراع للمسؤولية تجاه المجتمع، إلى ذراع استراتيجية لحماية مصالح أصحاب رأس المال.

وكثير من المال تدفق في السنوات الأخيرة على وسائل الإعلام، وأعاد "التفنن الاصطناعي" لوسائل إعلام عديدة، مثل القناة العاشرة للتلفزيون، وشركة "ريشت" التي تدير قسما من القناة الثانية للتلفزيون، وصحيفة "معاريف"، وهذه الأموال لم يتم رصدها لأهداف استثمارات مالية ربحية.

وحقيقة أن حيطان المال يوظفون أموالهم بهذا الشكل، وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي القائم في وسائل الإعلام، تعكس ظاهرة الاحتكارات في الاقتصاد الإسرائيلي، وتركيز الكثير من المصالح بأيدي عدد قليل من المستثمرين، وهذا الأمر يخلق حواجز تحافظ على الكارتيلات والاحتكارات الكبرى في وجه أي منافسة محتملة.

وقد زاد القلق في السنوات الأخيرة بعد أن تسلل إلى أسهم بعض وسائل الإعلام أثرياء يهود من العالم متوطنون في جرائم مالية عالمية، كما أن حيطان مال كبار يملكون أسهما في وسائل إعلام بارزة، قد تورطوا ماليًا وانهارت امبراطورياتهم المالية، كما في حالتَي الثريين فيشمان ونوحي دانكنز، ما يجعل أسهمهم في وسائل الإعلام تلك مشاعا للبيع، بأيدي من يدفع أكثر، ما يضع وسائل الإعلام في مكانة أخطر من حيث مكانتها الصحافية.

والهدف الأساس لحيطان المال في ملكية وسائل الإعلام، هو السيطرة على ماكنة صناعة الرأي العام، بما يخدم مصالحهم، وبهذا الشكل تكون لهم القدرة على السيطرة على السياسيين، خاصة أولئك الذين يجلسون في رأس هرم الحكم، أو يدورون في فلكه، ليكون الساسة حراسا لمصالح حيطان المال الاقتصادية في جهاز الحكم من عدة نواح.

الإسرائيلية قبل عامين، بسبب القانون الملام بحيازة الجنسية الإسرائيلية، كي يكون مالكا كليا لوسيلة إعلامية، تابعة لسلطة البث، إذ أن ديرهي يملك ١٠٠٪ من أسهم شركة الكوابل التلفزيونية "هوت"، التي توسع عملها أيضا في سوق وسائل الاتصالات. وقد احتل العام الجاري المرتبة الأولى في قائمة أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل، إذ أن ثروته الإجمالية بلغت ١٤ مليار دولار، بعد أن تكبد خسائر كبيرة في العام الماضي ٢٠١٦.

وديرهي هو يهودي ولد في المغرب العربي، ووالده كانا من اليساريين، وهاجرت العائلة في نهاية سنوات السبعين إلى فرنسا، وأكمل باتريك تعليمه فيها، وفي بداية سنوات التسعين فتح شركة صغيرة، كانت تعرض على الفرنسيين الاشتراك في شبكة كوابل تلفزيونية بأسعار أقل من غيرها، وسرعان ما توسعت الشركة، وسجلت نجاحات، لتبدأ في عملية شراء شركات أخرى.

وبعد أن استكمل خلال سنوات قليلة سيطرته تقريبا على شبكة الكوابل التلفزيونية في فرنسا، بدأ يتمد في عدة دول أوروبية، تبعتها الولايات المتحدة ودول أفريقية، وإسرائيل. وقد بدأ في إسرائيل مساهما في شركة الكوابل "هوت"، التي جمعت شركات صغيرة سابقة، ودأب في كل مرة على شراء أسهم مساهمين آخرين، إلى أن اصطدم بالقانون الذي يلزم بأن تكون أسهم ٥٪ على الأقل، في شركات الاتصالات بيد حامل جنسية إسرائيلية، فاختار ديرهي في العام ٢٠١٥ الحصول على الجنسية الإسرائيلية ليطبق السيطرة الكلية على "هوت"، وبات قسم من شركاته مسجلا في إسرائيل.

وانضم ديرهي بفعل التجنيس في العام ٢٠١٥، إلى قائمة الأثرياء الـ ٥٠٠ الأكبر في إسرائيل، حاملا معه ثروة بلغ مقدارها في ذلك العام ١٦٫٥ مليار دولار، و"خسر" منها في العام الماضي ٢٠١٦، ما يعادل ٧٫٦ مليار دولار، كخيمة شركاتته في البورصة، بينما في هذا العام ٢٠١٧، عاد ليحتل المرتبة الأولى بعد أن حقق أرباحا عن العام الماضي بقيمة ٦٫٤ مليار دولار، لتصل ثروته الإجمالية هذا العام إلى ١٤ مليار دولار.

ديرهي والسيطرة على الإعلام

حتى الآن لا يظهر اسم باتريك ديرهي في الحلبة السياسية الإسرائيلية، خلافا للعديد من حيطان المال الذين يسيطرون على وسائل الإعلام في العقدين الأخيرين على وجه التحديد، وقد يكون ديرهي يتعامل حقا مع وسائل الإعلام كقطاع استثماري، خاصة وأن هذا هو قطاعة الاستثماري الأكبر في العالم، وهذا ما قد يبعده عن الحلبة السياسية، ولكن قد تكون الفترة القصيرة منذ أن حصل على الجنسية، هي التي تؤخر ظهوره في المشهد السياسي، خاصة وأن غيره من حيطان المال اليهود، من غير الإسرائيليين، لهم دور في الحراك السياسي، مثل شلدون ادلسون، وسبقه أيضا بدرجة أقل

إلى شبكة مطابع صحف.

والحقا تحولت الصحيفة وكل إصداراتها المتشعبة إلى شركة مساهمة، يملك ٢٤٪ من أسهمها أرنون موزيس، إلى جانب السيطرة على الصحيفة، و١٣٪ لمريام موزيس (زوجة عم أرنون)، و١٦٪ لجودي موزيس نير شالوم، زوجة وزير الخارجية الأسبق سيلفان شالوم، بينما تملك ١٧٪ عائلة بودكوفسكي، وحسب ما نشر فإن حوالي نصف الأسهم الـ ١٧٪ واقعة تحت الحجز لصالح بنك "ديسكونت"، بسبب إفلاس تلك العائلة، وقد تكون هذه الأسهم هدفا قريبا لأثري للثري ديرهي.

أما نسبة الـ ٣٤٪ فهي بملكية الثري الإسرائيلي البارز فيشمان، الذي قضت المحكمة بإفلاسه في الأشهر الأخيرة، بعد أن كان واحدا من أكبر حيطان المال الإسرائيليين، وتكشف في قضيته حجم الفساد الضخم في العلاقة بين حيطان المال والبنوك، والشركات التي تستثمر في البورصة في صناديق التقاعد، إذ جرى الحديث عن تخفيض في الديون المتركمة، بما يزيد عن مليار دولار، يتكدها بشكل غير مباشر الإنسان العادي، من خلال خسارات في صناديق التقاعد والتوفير.

وكما ذكر، فإن أكبر البنوك الإسرائيلية يحتجز أسهم فيشمان، وهو يعرضها للبيع، إلا أنه لم يعرضها في المزاد بل في المفاوضات، التي يبدو أنها باتت في مرحلة متقدمة مع باتريك ديرهي، ويجري الحديث عن ثمن يقارب ٣٠٠ مليون دولار، وهو ليس بذلك المبلغ لمن تتجاوز ثروته ١٤ مليار دولار.

وحسب ما نشر، فإن موزيس كان قد أبدى في السنوات الأخيرة استعدادا لبيع سيطرة على "يديעות أحرونوت"، وحتى أنه خلال اتصالاته مع نتنياهو، عرض الأخير عليه أن يبيع عن مستثمرين ليبرشوا أسهما في الصحيفة، على أساس أن يكونوا من أعضاء منتدياتها في العالم، وهذا ما يعزز الاعتقاد بأن ديرهي يتجه نحو امتلاك الصحيفة كليا تقريبا، بعد أن يشتري في المرحلة الأولى ٣٤٪، ثم ٨٪ من أسهم عائلة بودكوفسكي، ولاحقا نحو نسب أكثر. وقال تقرير لصحيفة "دي ماركز" الإسرائيلية إنه في السنوات الأخيرة، نشأت علاقة تعاون بين أرنون موزيس، والثري ديرهي، وحتى أن شركة انتاج تملكها ابنة أرنون موزيس وزوجها، تلقت طعنا بقيمة عشرات الملايين الدولارات، لانتاج أفلام وبرامج شركة الكوابل التلفزيونية "هوت"، وكما يبدو أن هذا ثمرة تلك العلاقة، التي حسب التوقعات قد تتطور إلى حد بيع السيطرة على الصحيفة لديرهي، منهيًا بذلك ملكية عائلة موزيس للصحيفة.

من هو باتريك ديرهي

باتريك ديرهي (٥٣ عاما) هو يهودي مغربي فرنسي، حصل على الجنسية

كشفت النقاب في الأيام الأخيرة، عن أن الثري اليهودي الفرنسي المتجنّس إسرائيليا منذ عامين، باتريك ديرهي، يجري مفاوضات باتت متقدمة، لشراء ٣٤٪ من أسهم صحيفة "يديעות أحرونوت"، وهي الأسهم التي يحتجزها بنك "هيوغليم"، وكانت للثري المتناحر ماليا البارز فيشمان، وحسب ما نشر، فإن هذه ستكون الخطوة الأولى نحو شراء ديرهي السيطرة الكلية على الصحيفة من عائلة موزيس، المالكة الفعلية والمؤسسة للصحيفة في فلسطين منذ العام ١٩٣٠، وعلى الرغم من أن ديرهي ما زال بعيدا عن الحلبة السياسية، وقطاع استثماراته هو الاتصالات والإعلام، إلا أن خطوته هذه تشكل حلقة جديدة في مسلسل سيطرة حيطان المال على وسائل الإعلام الإسرائيلية، كمنفذ للسيطرة على السياسيين ويكون هؤلاء حراسا لمصالحهم.

وصحيفة "يديעות أحرونوت" هي عمليا الصحيفة الإسرائيلية الأكبر، منذ مطلع سنوات التسعين، بعد أن احتلت في حينه مكان صحيفة "معاريف"، التي انهارت في السنوات الأخيرة ماليًا وباتت تتشاورها محدودا جدا، فعلى الرغم من أنه حسب استطلاعات الرأي، يظهر وكان صحيفة "يسرائيل هيوم" اليومية المجانية، الداعمة بشكل كلي لشخص بنيامين نتنياهو، تحتل الصدارة من حيث نسبة التوزيع، في حدود ٣٩٪ من قراء الصحف اليومية، وأن "يديעות أحرونوت"، باتت توزع بنسبة ٣٤٪، إلا أن "يديעות أحرونوت"، تبقى في صدارة الصحف المؤثرة في صناعة الرأي العام، وهي الأقوى بنظر الجمهور إعلاميا ومهنيًا، إذ قالت استطلاعات سابقة إنه في ما لو تم توزيع "يسرائيل هيوم" بالبيع، لانخفض انتشارها إلى الـ ٥٪ كاقصى حد.

وهذه الحقيقة يدررها تماما رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ولذا اهتم دائما بشكل ظهوره في "يديעות أحرونوت"، حتى ولو على حساب الصحيفة التي صدرت لأجله، "يسرائيل هيوم"، بتحويل كلي في صناعة الرأي العام، وهي الامريكي اليهودي شلدون ادلسون، صاحب أكبر شبكة قمار في العالم، وهذه قضية هي محور واحدة من قضايا الفساد المتورط بها نتنياهو، إذ هناك تسجلات بين نتنياهو والمالك الفعلي ليديעות أحرونوت، أرنون موزيس، يتفاوضون خلالها كي تكون الصحيفة "ودية" لنتنياهو، مقابل أن يضمن الأخير مشروع قانون يقيد انتشار "يسرائيل هيوم"، التي باتت تقتنص حصة ليست قليلة من ميزانيات الإعلانات المخصصة للصحف الورقية، ما يعد بمثابة رشوى، وهذه القضية تحمل كنية القضية ٢٠٠٠.

وقد تأسست "يديעות أحرونوت" في سنوات الثلاثين في فلسطين، على يد يهودا موزيس، وبقيت الصحيفة بملكية خالصة للعائلة، إذ انتقلت الملكية للأبن نوحي، ومنها إلى أبنائه، وتحولت مع السنين إلى شركة إعلامية ضخمة، تملك أكبر وأهم موقع إخباري إسرائيلي على شبكة الانترنت، "واينت"، وسلسلة صحف مناطية، ومجلات أسبوعية وشهرية واسعة الانتشار، إضافة

مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

الميزانية الأدنى في جهاز التعليم الإسرائيلي العام لطلاب المدارس الثانوية العرب!

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

كتب هشام نفاع:

ثمة حقيقتان تؤثران سلبا على تحصيل الطلاب العرب في إسرائيل، الأولى تمييز منهجي ومفضل بالمعطيات في تخصيص الميزانيات لمدارسهم، والثانية تأثير المكانة الاقتصادية على التحصيل، وهذه مسألة لا يمكن تجاوزها بأي طريق التخافني.

وقد كتب ليئور ديتل في صحيفة «ذي ماركر» أواسط آب الجاري انه في فترة ولاية وزراء التعليم جدموع ساعر، شاي بيرون وفتالي بينيت بين الأعوام ٢٠١٢ -٢٠١٤ دفعت وزارة التعليم الميزانية المخصصة للطلاب في المدارس الثانوية الدينية بأعلى نسبة من بين سائر قطاعات التعليم، فوصلت الذروة حتى ٣٣ ألف شيكل للطلاب الواحد سنويا.

وهذا المبلغ هو أكثر من ٢٢٪ من الميزانية المخصصة لطلاب المدارس الثانوية الرسمية، وأكبر بـ ٦٧٪ من الميزانية المخصصة لطلاب المدارس الثانوية العربية.

هذه المعلومات مصدرها وزارة التعليم نفسها. ففي هذه الأعوام ارتفعت ميزانية وزارة التعليم بمليارات الشواكل. وقد دل تحليل معطيات الوزارة على كيفية توزيع إضافات الميزانية، وتم في السابق كشف انعدام المساواة في ميزانيات المدارس الثانوية عام ٢٠١٣ من خلال تحقيق صحافي أجرته الصحيفة نفسها، وعلى الرغم من ذلك ما زالت الفجوات تتسع بشكل ملموس سنويا وبما فيها سنة ٢٠١٦ التي تتوفر بخصوصها معطيات عن الموضوع نفسه، مع ذلك فإن وزارة التعليم بدأت للمرة الأولى بفحص امكانية تطبيق برنامج تفضيل تصحيحي للميزانيات في المدارس الثانوية. وفي حال تم تطبيق هذه الخطة فسوف يمكن ان تقلص في السنوات القريبة القادمة بالتدرج فجوات تخصيص الميزانيات، وعلى سبيل المقارنة فقد نجحت خطة مشابهة تطبق في المدارس الابتدائية والاعدادية منذ العام ٢٠١٤ بتقليص قسم من الفجوات، وحتى اليوم تم استثمار نحو ٦٠٠ مليون شيكل في اطار الخطة المطبقة في المدارس المذكورة من اصل نحو مليار و ٢٠٠ مليون شيكل. وتم من خلالها نقل ميزانيات مرتفعة أكثر للطلاب من خلفية اقتصادية ضعيفة.

وهكذا تشكل عمليا ما يمكن اعتباره اعترافا متأخرا بالنقد الذي أكد دائما على أن الفجوات تعود إلى اسباب اقتصادية والعلاجات يجب ان تتم بإلغاء الفجوات التحصيلية والتدريسية بواسطة معالجة اصول المشكلة، وليس الاكتفاء بالحديث عن الفدرات الفردية فقط للطلاب ما يعني بالضرورة النظر إلى مكانتهم الاقتصادية الاجتماعية، والانتماء الذي يحدد في كثير من الاحيان ان لم يكن في معظمها مصير الطالب التحصيلي في المدرسة نفسها، ولاحقا الإمكانيات المتاحة امامهم سواء

في التعليم العالي او في سوق العمل، سواء من حيث نوع العمل، مكانته والنظرة المجتمعية إليه.

رفع الميزانية المخصصة لكل طالب

ثانوي في مدرسة دينية كان الأعلى!

وتفصل الصحيفة كالتالي: في العام ٢٠١٢ لوحظ وجود فجوات بين طلاب المدارس الثانوية في جهاز التعليم. منذ ذلك الحين فإن الميزانية التي خصصت لكل طالب ثانوي في مدرسة دينية والتي كانت اصلا ميزانيات عالية نسبيا ارتفعت بنسبة ٢٧٪ أكثر من سائر القطاعات في جهاز التعليم، وهكذا فان فجوات تخصيص الميزانيات ارتفعت أكثر بشكل جدي، وفي الفترة نفسها كانت الميزانية المخصصة بالمعدل لطلاب المدارس الثانوية في جهاز التعليم الرسمي قد ارتفعت بنسبة ١٩٪ فقط بما يعادل ٢٧ ألف شيكل سنويا للطلاب. بينما الميزانية المخصصة بالمعدل لطلاب المدرسة الثانوية العربي ارتفعت في الفترة نفسها بنسبة مشابهة حوالي ٢٠٪، وهي تصل اليوم لقرابة ٢١ ألف شيكل سنويا. ويتلقى طلاب المدارس الثانوية العرب الميزانية الأكثر انخفاضا في جهاز التعليم العام اليوم، وطلاب المدارس الثانوية الحريدية لا يتعلمون في جهاز التعليم العام لكن يتم تخصيص نحو ٢٠ ألف شيكل سنويا كميزانية للفرد في المعدل.

إن فجوات التحصيل العلمي في جهاز التعليم في إسرائيل هي الأكبر في العالم الذي يعرف كمتطور، ومن اعل الفجوات في دول تم فحصها في اطار امتحانات بيرزا (هو امتحان دولي يفحص تحصيل الطلاب أبناء الخامسة عشرة في ثلاثة مجالات: القراءة في لغة الأم، الرياضيات والعلوم). فطريقة تخصيص الميزانيات في وزارة التعليم تشكل احد العوامل المركزية في نشوء تلك الفجوات. ان فجوات التعليم في إسرائيل من شأنها تكريس وتعزيز التقاطب في المجتمع. بين من يندمجون في الاقتصاد والعمل العصري وبين من يخرجون من جهاز التعليم من دون الأدوات المطلوبة لذلك، وهذا الوضع يشير إلى عدم تشجيع الحوارات والانراط الاجتماعيين من قبل وزارة التعليم. هذه الفجوات تبرز بشكل خاص على خلفية الوضع الاقتصادي للطلاب العرب، اذ ان غالبيتهم من خلفية اقتصادية منخفضة جدا، وفقا لمؤشر يعرف بمؤشر الرعاية والتطور في وزارة التعليم بالمدارس، والذي يفحص الخلفية الاجتماعية الاقتصادية بالمعدل للطلاب في مؤسسة التعليم وفقا للتحصيل العلمي للاهل ومدخولهم، ويأخذ بالاعتبار ايضا المنطقة التي تقع فيها المدرسة. وهي نسبة متدنية قياسا بالطلاب اليهود عموما.

هناك نحو ٤٠٪ من طلاب المدارس الثانوية اليهود يأتون من خلفية اقتصادية متينة بشكل خاص (الاعتقد الخامس بين خمسة عنقيد تدرج من الأقر في الأسفل حتى الأغنى في الأعلى)، مقابل هذا فان ١٪ فقط من طلاب المدارس الثانوية العربية يأتون من خلفية اقتصادية مشابهة، بينما ٦٥٪ منهم يأتون من الخلفية الاقتصادية الضعف (الاعتقد الأكثر انخفاضا

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

ينتمون إلى العنقود الأعلى. في الأعوام ٢٠١٤ -٢٠١٦ في ختام ولاية الوزير بيرون وفي فترة الوزير بينيت الذي واصل تطبيق الخطة كان رفع تخصيص الميزانيات للطلاب العرب في المدارس الابتدائية أعلى مما هو في المدارس اليهودية - (٩٪ مقابل ٥٪). ومنذ ٢٠١٢ كانت نسبة زيادة الميزانيات للطلاب في المدارس الابتدائية العربية أعلى - ٢٢٪ مقابل ١٣٪ لتعليم اليهودي بحيث ان الفجوات تاخذ منحى التقليص. كذلك في المدارس الاعدادية يوجد اتجاه نحو تقليص الفجوات نتيجة لخطط وزارة التعليم في السنوات الأخيرة لكنها بطأ مما هي في المدارس الابتدائية. فالارتفاع الأكبر في المدارس الاعدادية بخصوص الميزانيات في السنوات الأخيرة كان لصالح الطلاب المستضعفين ولكن لا تزال هناك فجوات ميزانيات بين الطلاب اليهود والعرب ولصالح الطلاب المتدنيين اليهود.

الدراسات تربط المكانة الاقتصادية بالتحصيل

تشير دراسة علمية نشرتها وكالات الأنباء قبل ثلاث سنوات إلى أن الطلاب

من إصدارات «مدار»

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»



يأثير أوران

المحرقة، «الإنبعث»، النكبة

ترجمة: أسعد زعبي

مراجعة وتقديم: انطوان شلحت

وفقاً لمعطيات رسمية جديدة أكدت ما سبقها مجدداً:

الميزانية الأدنى في جهاز التعليم الإسرائيلي العام لطلاب المدارس الثانوية العرب!

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

الاقتصادية نفسها: ٢١٣ ألف شيكل للطلاب العربي مقابل ٣٥٦٦ ألف شيكل للطلاب اليهودي (أي أعلى بـ ٦٧٪). والطلاب اليهودي من الخلفية اليهودية المتوسطة يتلقى ميزانيات أكثر بـ ٣٥٪ من الطلاب العربي من الخلفية الاقتصادية الضعف وحتى من الطلاب العربي من خلفية اقتصادية مشابهة أي المتوسطة. وهكذا لو فحصنا المعدل لدى الطلاب اليهود فقط تنخفض الفجوات بشكل كبير مما لو فحصنا المعدل لجميع الطلاب بما يشمل الطلاب العرب.

عقب وزير التعليم نفتالي بينيت على هذه الوقائع وهذا التحليل بالقول: «إن نشر معطيات الشفافية لجهاز التعليم هو خطوة إضافية لتوفير المعلومات للجمهور، الاهالي والعاملين في التعليم في الدولة. جهاز التعليم يقوم في السنوات الاخيرة بتطوير خطط اصلاح قطرية كبيرة ومنها تعليم النظيرة ومساعدات اضافيات في الروضات وتقليص عدد الطلاب في الصف وتطوير ودفع دروس الرياضيات. نحن نعترف بوجود الفجوات القائمة وننوي معالجتها مثلما نقوم في المدارس الابتدائية والاعدادية. لا تزال في المدارس الابتدائية فجوات بين الأوساط المختلفة ولا يزال هناك تفضيل أكبر للطلاب المتدينين. فالميزانية التي تحولها وزارة التعليم لطلاب المدارس الابتدائية الدينية تصل إلى ١٧٫٤ ألف شيكل سنويا وهذا اعلى بـ ١٨٥٪ من الميزانية التي يتم تحويلها إلى طلاب المدارس الابتدائية الرسمية (١٦٫٤ ألف شيكل) وبـ ٤٪ ما يحول بالمعدل للطلاب العرب (١٦٫٧ ألف شيكل).

مع ذلك فقد بذلت وزارة التعليم منذ ٢٠١٤ جهودا لتقليل وتقليص فجوات تخصيص الميزانيات بين الطلاب في المدارس الابتدائية والاعدادية بواسطة تعميق طريقة تخصيص الميزانيات النسبي القائمة، وتجدد ذلك ايضا في المجتمع العربي مع انه لا تزال هناك فجوات.

لربما انه نتيجة لذلك ظهر في امتحانات المتساف الاخيرة ولمرة الاولى منذ سنوات عديدة ان مؤشر تقلص الفجوات إلى حد معين في التحصيل العلمي للطلاب صار ملموسا. ووفقا لوزارة التعليم فإن خطة تقليص الفجوات سوف تطبق بشكل كامل تقريبا في السنة التعليمية القريبة وتتوقع كما تقول ان يتم سد الفجوات تماما خلال عامين.

بالإضافة إلى الخطة المذكورة وضع الوزير بينيت خطة لتقليل الاكتظاظ في المدارس الابتدائية وساهمت هي الأخرى بشكل غير مباشر في تقليص الفجوات. وتم تطبيق الخطة بشكل نسبي وادت إلى تقليص عدد الطلاب في الصفوف في المناطق الطرفية خصوصا وهكذا فان الميزانيات المخصصة لكل صف دراسي تقسم بين عدد أقل من الطلاب.

ويقول مدير عام وزارة التعليم شومئيل أسوف ان خطة الإصلاح لاعتماد تخصيص ميزانيات نسبي في المدارس الابتدائية والإعدادية توتّي ثمارها، فالمعطيات الحالية تشير براهيه إلى تقليص فجوات الميزانيات لصالح الطلاب من الخلفية المستضعفة.

تُسع الطلاب اليهودي»!

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

مركز «مدار» مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

الفقراء يعانون من التأخر الدراسي بفارق يصل إلى عامين مقارنة بنظرائهم الأغنياء، وكشف الدكتور جون جيريم، الخبير في معهد التعليم في بريطانيا، على دراسة البيانات التي توافت من ثلاث وعشرين دولة في شأن طلاب يبلغ متوسط أعمارهم الخامسة عشرة، قبل ان يخلص إلى تلك النتيجة. وأوضحت النتائج أن الهوة بين التلاميذ الأذكياء من البيئات الفقيرة والغنية في إنجلترا واسكتلندا، تبلغ ضعفي حجمها في معظم الدول المتقدمة.

ودعا الباحث إلى اتخاذ التدابير الكفيلة بمساعدة الأطفال الأذكياء المنتمين لبيئات فقيرة على النجاح في مجال التحصيل الدراسي، ويظهر تحليل البيانات الإحصائية "لمعيار مهارات القراءة الدولي" للعام ٢٠٠٩ وجود هوة بين الطلاب الأكثر غنى والأشد فقرا تبلغ عامين ونصف العام في إنجلترا واسكتلندا، تبلغ ضعفي حجمها في اسكتلندا. وتزيد هذه الفجوة بمقدار الضعفين في ألمانيا وفنلندا وأيسلندا، حيث لا يتقدم الطلاب الأغنياء سوى بمقدار عام واحد عن أقرانهم الفقراء. واستند جيريم في دراسته على بيانات العام ٢٠٠٩ لبرنامج تقييم الطلاب الدولي، ويتم الحصول على بيانات هذه الدراسة كل ثلاث سنوات لدراسة تطور تحصيل الطلاب في أعمار الخامسة عشرة في الدول المتقدمة. وكتب جيريم في عدد خاص من مجلة «الدراسات المالية»: إن تأثير عدم العدالة في المستوى الاقتصادي والاجتماعي على التحصيل الدراسي ربما يكون قد انخفض في إنجلترا واسكتلندا خلال العقد الماضي، ولكن هذا التأثير لا يزال أعلى من مثيله في دول كثيرة.

وقال إنه كان يقارن بالأساس بين مستوى مهارات القراءة لدى أبناء العمال من ناحية وأبناء المحامين والأطباء، وشدد على أنه بات من الضروري تقليص هذه الفجوة. وقال جيريم "ركزت سياسات التعليم على مدار العقد الماضي على تحسين التحصيل لدى الطلاب الأقل قدرة ذوي الخلفيات الفقيرة وقد أثبت هذه السياسات بلاء حسنا وحققت بعض النجاح". لكنه استدرك قائلا "على صانعي السياسات الآن تحويل دفة الاهتمام للحد من التفاوت بين التحصيل الدراسي لدى الأطفال الأكثر ذكاء لضمان عدم ترك أبناء الأسر محدودة الدخل في المؤخرة".

مقاييس رصد الميزانيات غير معلنة وغير واضحة

المكانة الاقتصادية المتدنية للطلاب العرب، كجزء من شعبيهم ومجتمعهم، ناجمة عن التمييز الحكومي الإسرائيلي. هذا أمر تؤكده التقارير الرسمية نفسها. وصدر قبل نحو سنة ونصف السنة تقرير حكومي أقر بأن الحكومة ومؤسسات التعليم تمارس سياسة متعمدة ضد العرب، وفي إطار هذه السياسة توسع الفجوة بين العرب واليهود، فترسخ الجهل والفقر في المجتمع.

التقرير صدر بعنوان «خطة مؤسساتية لدمج اقتصادي للمجتمع العربي»، ووضع يطلب رئيس دائرة الميزانيات في وزارة المالية، لفحص التمييز ضد العرب، ووقعت عليه أيضا وزارة المساواة الاجتماعية ومكتب رئيس الحكومة. وحسبما كتبت المحللة الاقتصادية ميراف أرنـوزوروف فهو يحتوي على

[هـ.ن]

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناننا على اليوتيوب

You Tube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org